آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر
"بالتركيز علي دعم السلع التموينية ودعم الخبز"

د مجدى ماجد محمد حسين *

د. محمد حسين حفني غانم**

(*)د مجدى ماجد محمد حسين مدرس اقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق ،الاهتمامات البحثية : مالية عامة – تخطيط اقتصادى – اقتصاد قياسى.

E-Mail: magdi_maged@ymail.com

(**)د. محمد حسين حفني غانم مدرس اقتصاد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، الاهتمامات البحثية : التنمية المستدامة– المالية العامة – النقل – التجارة الخارجية والسياحة .
E-Mail: mhhg180@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى تحليل وتقييم تطور حجم الدعم في الموازنة العامة للدولة، وبيان مخاطر الدعم بصورته الحالية علي الاقتصاد المصري، وإقتراح آليات لترشيد الدعم عامة، ودعم السلع التموينية والخبز خاصة. وذلك من خلال تناول مفهوم وصور وتطور الدعم في مصر، وتناول إنتاج واستيراد واستهلاك القمح في مصر، وأيضاً بتحليل الدعم ودعم السلع التموينية والخبز في الموازنة العامة للدولة، وتحديد آليات ترشيد الدعم عامة ودعم السلع التموينية والخبز خاصة، واستخدم البحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي والوصفي والتحليلي للبيانات المتعلقة بالدعم والمنشورة من الجهات الرسمية، و ذلك من أجل تحديد أهم مشاكل وخطورة استمرار منظومة الدعم العينية هذه في مصر، وللتوصل إلي آليات ترشيده، وخاصة دعم السلع التموينية والخبز، وتوصل البحث إلى أن هناك آليات يمكن بها ترشيد دعم السلع التموينية ودعم الخبز، كما يوصى البحث بضرورة التحول إلي الدعم النقدي للحد من عجز الموازنة ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الدعم، الدعم النقدي، عجز الموازنة، الدعم السلعي، الإنفاق الحكومي.

Abstract

The research aimed to analyze and evaluate the development of the volume of subsidies in the general budget of the state, indicate the risks of subsidies in its current form on the Egyptian economy, and propose mechanisms to rationalize subsidies in general, and support food supplies and bread in particular. And that is by examining the concept, images and development of subsidies in Egypt, and dealing with the production, import and consumption of wheat in Egypt, as well as by analyzing subsidies and support for ration goods and bread in the state budget, and defining mechanisms for rationalizing subsidies in general and supporting rations and bread in particular. The research used the inductive, deductive, descriptive and analytical method of data related to support and published by official authorities, including in order to identify the most important problems and seriousness of the continuation of this kind in-kind support system in Egypt, and to reach mechanisms to rationalize it, especially support for foodstuffs and bread.

The research found that there are mechanisms by which to rationalize the support of food commodities and bread subsidies, and I recommend the need to switch to monetary support to reduce the budget deficit and to achieve social justice.

Key words: subsidy, cash support, budget deficit, commodity support, government spending.

١- مقدمة:

يرجع سبب إختيار موضوع البحث إلي العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، ولهذا العجز العديد من الأسباب، أهمها الدعم، والذي يشكل نسبة تتراوح من ربع إلي ثلث الموازة العامة، كما أن مصر تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، فهي تستورد في المتوسط سنوياً نحو (١١) مليون طن في عام ٢٠١٨، كما أن دعم الخبز البلدي يشكل مشكلة كبيرة للموازنة العامة للدولة، حيث تم دعم الخبز بنحو (٥٣,١) مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلي سوء إستهلاك الخبز البلدي، حيث لا يستخدم الكثير منه للغرض من تصنيعه، فأمام الدعم الكبير المقدم له، يصبح أرخص من الأعلاف، وعليه يقو الكثير من الناس بإستخدامه علفاً للمواشي والطيور، وهذا يشكل إهداراً عاما للموارد الاقتصادية النادرة أصلاً في مصر. كما بلغ إجمالي الدعم ٣٢٧,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ ويعادل ٧٣,٦% من عجز الموازنة اوالذي بلغ ٤٤٥,١ مليار جنيه، وكان الدعم السلعي يستأثر بالنصيب الأكبر منه بمبلغ ١٤٩,٣ مليار جنيه بنسبة ٤٥,٥% من إجمالي الدعم، وكان الدعم السلعي موزع **كالأتي:** دعم السلع التموينية والخبز ٨٩ مليار جنيه (دعم للسلع التموينية ٣٥,٩ مليار جنيه، ودعم الخبز بنحو ٥٣,١ مليار جنيه) ودعم للمنتجات البترولية يعادل ٥٣ مليار جنيه، ودعم للكهرباء يعادل ٤ مليار جنيه، ودعم للأدوية ولبن الأطفال يعادل ١,٥ مليار جنيه، ودعم لشركات المياه يعادل مليار جنيه، ودعم لمزارعين يعادل ٠,٥٦٥ مليار جنيه[١].

وتبذل الحكومة المصرية جهوداً كبيرة لحماية الفقراء بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، وخاصة دعم الخبز، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي، فوفقا لسياسة الدعم الحالية تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمنيا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات، وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن نسبة كبيرة من هذا الدعم لا تصل إلى مستحقيه ويتسرب لغير مستحقيه، ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية، وتزايد الإنفاق العام، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة وصعوبة إدارة السياسة المالية، كما تؤدي سياسة الدعم الحالية إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لتشوه الأسعار وعدم توافر الحوافز السليمة لكل من المنتجين والمستهلكين، مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية.

٢- مشكلة البحث:

إن الإقتراب من قضية الدعم سوف يثير مشكلتين، **الأولي:** التزايد المستمر في عجز الموازنة والذي يعتبر الدعم أحد أسبابه، **والثانية:** إرتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر في مصر، فبلغت نسبتهم ٣٣%[٢] في عام ٢٠١٨، وفي حالة الاقتراب من ترشيد الدعم وخاصة دعم الخبز سوف يثير مشاكل إجتماعية وربما تتحول إلي مشاكل سياسية. وتعد قضية الدعم من القضايا الشائكة في مصر لاسيما بعد أن قفزت الموازنة ١٤٢٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وأصبح من الصعب الإستمرار في تمويل فاتورة الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الإستثمار العام خصوصاً في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والبنية التحتية، فضلاً عن آثاره على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. ومن ثم زادت الحاجة لإعادة النظر في منظومة الدعم الحكومي والتوجه إلى إتخاذ إجراءات إصلاحية بقطاع الدعم بشكل عام، وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل يمكن إيجاد آليات لترشيد الدعم وخاصة دعم السلع التموينية والخبز في مصر؟.

٣- أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث، في **النقاط التالية:**

أ- استكمال القصور في الدراسات السابقة المتعلقة بترشيد الدعم وذلك لتخفيف عبئه وتطويره بما يضمن الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، والحد من الاستهلاك المفرط، وإيصال الدعم إلي مستحقيه لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة من منظومة الدعم المطبقة.

ب- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة في زيادة القيمة المضافة للإقتصاد القومي.

ج- زيادة تخصيص الموارد، والحد من الفساد المالي والإداري في مصر.

٤- فرضية البحث: يقوم البحث علي إختبار صحة **الفرضية التالية:**

إمكانية إيجاد آليات لترشيد الدعم وخاصة دعم السلع التموينية والخبز في مصر.

٥- أهداف البحث: يهدف البحث الى:

أ- تحليل وتقييم تطور حجم الدعم في الموازنة العامة للدولة.

ب- بيان مخاطر الدعم بصورته الحالية علي الاقتصاد المصري.

ج- إقتراح آليات لترشيد الدعم عامة، ودعم السلع التموينية والخبز خاصة.

٧- **خطة البحث:** تم تناول البحث **من خلال المحاور التالية:**

المحور الأول: مفهوم وصور وتطور الدعم في مصر.

المحور الثاني: إنتاج واستيراد واستهلاك القمح في مصر.

المحور الثالث: تحليل الدعم ودعم السلع التموينية والخبز في الموازنة العامة للدولة.

المحور الرابع: آليات ترشيد الدعم عامة ودعم السلع التموينية والخبز خاصة.

المحور الأول: مفهوم وأنواع وتطور الدعم في مصر

يعتبر رغيف الخبز سلعة أساسية لمعظم المصريين، لأن نحو ٣٣% منهم يقعون تحت خط الفقر، ولهذا فلا عجب عندما يكون معدل استهلاك المواطن المصري من القمح هو أعلي معدل إستهلاك للقمح في العالم فبلغ من ٢٠١,٢ كجم سنوياً في عام ٢٠١٨.

وبالرغم مما تعانيه الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن ومستمر، إلا أنها تقوم بدعم رغيف الخبز بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً، والأكثر من هذا أنه تم إستيراد ٥٥,٦% من حاجات مصر من القمح في عام ٢٠١٨ من الخارج، حيث تعتبر مصر الأولي علي مستوي العالم في إستيراد القمح 11 مليون طن، مما يشكل عبئاً علي الموازنة العامة للدولة(٣).

وتسعى حكومات الدول سواء كانت دول متقدمة أو نامية تؤمن بفلسفة السوق الحر أو التخطيط المركزي الشامل إلي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومستخدمة في ذلك أنواع الدعم المختلفة باعتباره أحد أدوات السياسة الإنتقائية، ولذلك يوجد العديد من أشكال الدعم التي تقدمها حكومات الدول لمحدودي الدخل في محاولة منها لتحسنين الوضع النسبي لدخولهم ومن ثم بلوغ هدف عدالة توزيع الدخل ، وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- الدعم في الفكر الاقتصادي:

نادي آدم سميث بعدم تدخل من الدولة منذ أكثر من قرنين، ومن ثم بترك الأسعار حرة فهي سوف تتوازن تلقائياً ما دامت هناك منافسة كاملة، وسيطرت ذلك علي الفكر الاقتصادي طوال القرنين التاليين، ومازالت هي السائدة حتي الآن، ولكن ظهرت بعض الاستثناءات المهمة، فى كل من الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي علي السواء.

ففى الفكر الرأسمالي وبعد ظهور الكساد العظيم في عام ١٩٢٩، ظهر كينز ودعى إلي تدخل الدولة في حدود، ولو أدي إلي تقييد بعض الحريات، وانحراف بعض الأسعار عن مستواها

الطبيعي، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض أسعار الفائدة علي نحو يضمن زيادة العمالة وتشغيل الباحثين عن عمل.

وحمل لواء نفس الدعوة (وطبقها بالفعل) **الرئيس الأمريكي روزفلت**، ثم جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا اقتصاديون يدعون إلي تدخل الدولة بتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات الضرورية، ونفذت أفكارهم بالفعل، فحصل الناس، فقراء وأغنياء، علي خدمات الطب والتعليم وبعض السلع الغذائية الضرورية، بأسعار أقل من أسعارها «الطبيعية»، بل مجاناً في كثير من الأحيان، مما عرف بدولة الرفاهية **Welfare State** ولايزال هذا النظام مطبقاً حتي الآن في كثير من دول أوروبا.

وفي الفكر الاشتراكي، فقد كان تدخل الدولة في الاقتصاد، بما في ذلك تحديد الأسعار، مبدأ مسلماً به ولا يقبل المناقشة، طبقه بلا هوادة الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، والصين طوال عصر ماوتسي تونج، كما طبقه كثير من الدول النامية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ومن بينها مصر، ومازالت بقاياه تظهر في دعم الكثير من السلع التموينية والخبز.

ولا يمكن الحديث عن الدعم في الرأسمالية **(في الواقع)** إلا بعد التمييز بين المستويين النظري والتطبيقي لها، فعلى المستوى النظري يلاحظ أن الرأسماليه قائمة كنظام اقتصادي ليبرالي – واستنادا إلى فكرة القانون الطبيعي– أي أن مصلحة المجتمع ككل ستتحقق حتماً، من خلال محاوله كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة، أى دون تدخل الدولة كممثل للمجتمع، وطبقا لهذا فإن الموقف الليبرالي – الرأسمالي من الدعم الاقتصادي الحكومي – على المستوى النظري– هو موقف سلبي مضمونه رفض أى شكل من أشكال الدعم الحكومي باعتباره شكل من أشكال تدخل الدولة.

أما على المستوى التطبيقي فقد أثبت واقع المجتمعات الرأسمالية الأوروبية ذاته خطأ هذا الموقف الليبرالي – الرأسمالي، فقبل أن ينتهي القرن التاسع عشر كان من الضروري تدخل الدولة .

وبعد إنهيار الكتلة الشرقية، وظهور نظام عالمي جديد أحادى القطب، ظهرت بعض الدعوات التي تلتزم الموقف النظري الليبرالي – الرأسمالي السلبي من الدعم الحكومي، إلا أن هذه الدعوات شكلت الأساس الأيدولوجى للأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى تجدد الدعوات إلى ضرورة تدخل الدولة، ومن أشكاله الدعم الحكومي لفئات معينه أو لقطاعات اقتصاديه معينة على سبيل المثال لا الحصر فإن أغلب الدول الغربية لديها برامج للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وبرامج دعم العاطلين عن العمل، وظلت دول مجموعة العشرين تقدم دعما حكوميا للوقود الأحفورى

وتعهدت عام ٢٠٠٩ بإلغائه، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الزراعي، مما دعي باقي الأطراف الأساسية في منظمة التجارة العالمية إلى دعوتها مرارا إلى تخفيضه.
وظلت الحكومة البريطانية تتكفل بدفع أكثر من ٩٠% من قيمة الإيجار للعاطلين عن العمل وأولئك الذين يعملون بدوام جزئي، حتى أعلنت حكومة كاميرون أنها ستكون مضطرة لتقليص هذا الدعم في ظل إرتفاع أسعار الإيجارات في لندن[٤] .

وهكذا فإن الموقف الليبرالي يعتبر أن الدعم الحكومي مشكلة، وبالتالي فإن إلغائه هو الحل، بينما المشكلة الحقيقية هي عدم وصول الدعم لمستحقيه نتيجة لعوامل متعددة كإنعدام الشفافية والبيروقراطية والفساد، بالتالي فإن الحل هو العمل على ضمان وصول الدعم لمستحقيه من خلال الشفافية وتحرير القطاع العام من البيروقراطية والفساد.

٢- مفهوم الدعم:

توجد العديد من المفاهيم للدعم، **وأهمها:**

المفهوم الأول: هو تقديم مساعدة مالية إلي فئة معينة أو جهة معينة بطريق مباشر أو غير مباشر، أو هو الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء ولذوي الدخول المحدودة في شكل توفير الخدمات والسلع التي تساعدهم علي إشباع حاجاتهم الضرورية والتي تساعدهم علي تنمية قدراتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية حالياً ومستقبلاً. أو هو أيضا الفرق بين تكلفة السلع والخدمات المدعومة وبين أسعار بيعها للمستهلكين في السوق[٥].

المفهوم الثاني: هو دعم يقدّم من الحكومة لدعم صناعة ما أو خفض سعر سلعة أو خدمة ما، وفي حالة الصناعة يكون هدفه هو تنمية تلك الصناعة أو جعلها ذات تنافسية أعلى في الأسواق العالمية، أما على صعيد الدعم الحكومي بهدف خفض أسعار بعض السلع الى مساعدة للفقراء ، ويكون ذلك بتحمل الحكومة لجزء من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع [٦] .

٣- صور الدعم: يقسم الدعم إلي ثلاثة صور، هي:

٣-١- الدعم العيني والدعم النقدي:

أ- **الدعم العيني:** يعتبر هذا النوع الأفضل من وجهة نظر القائمين علي إتخاذ القرار السياسي، وهو أحد الطرق التي تستخدمها حكومات الدول عندما يعاني اقتصادها من التضخم التي تقلل من القيمة الحقيقية لعملتها المحلية، وتأخذ برامج الدعم العيني **ثلاثة صور**[٧]:

- **برامج دعم الغذاء:** ويتم تقسيمها إلي أربع أنواع **رئيسية هي: دعم البطاقات التموينية** والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة.**_كوبونات الغذاء،** حيث تحصل الفئة المستهدفة علي كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول علي مجموعة من السلع بأسعارها السائدة في الأسواق، بالإضافة إلي ، **برامج_التغذية المكملة** والتي تأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية الأطفال وتستهدف فئات بعينها مثل طلاب المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل، وأخيراً ، **دعم أسعار الغذاء** والذي يهدف إلي توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من أسعار السائدة في السوق.
- **برامج دعم الطاقة:** حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة إستيرادها.
- **برامج دعم الاسكان:** وقد تكون إما في شكل خفض الفائدة علي قروض الإسكان أو خفض مستوى الايجارات، أو قد تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الحكومة للفقراء.

ويهدف الدعم العيني إلي تحقيق أهداف معينة لتحسين نوعية التغذية مثلاً والصحة والكساء، وهذا يصلح مع الفئات التي تعاني الفقر المدقع (وما أكثرها في مصر)، حيث إن الدعم العيني لا يبحث عن تحقيق مزيد من تحسين ظروف المعيشة عن طريق المفاضلة بين سلع يشتريها وإنما يبحث أن أساسيات الحياة.

ولكن توجد عيوب للدعم العيني، **وأهمها**:

- عدم وصول الدعم لمستحقيه، حيث يحصل عليه المستحق وغير المستحق.
- كما أن دعم الغذاء لا يعود بالضرورة على الفقراء، وعدم كفاية الحصص التموينية لتغطية إحتياجات الأسر، لأن الدولة ترى أنها مسئولة فقط عن توصيل الحد الأدنى من الغذاء.
- كما أن عدم وجود تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه فى تحديد طبقات الاستهداف طبقا لمستويات دخول الأفراد، سواء فى القطاع الحكومى أو الريفى أو القطاع الخاص.
- يساعد علي تهريب السلع التموينية، كما أن بيانات وزارة التموين تشير إلى أن نحو ١٥% من حاملى البطاقات التموينية لا يستخدمونها كما أن هناك أفرادًا فى بعض الأسر غير مدرجين على هذه البطاقات، وكذلك أعداد كبيرة من المتوفين والمسافرين للخارج.

ب- الدعم النقدي: هو تقديم الأموال إلي فئة معينة من فئات المجتمع أو قد يكون تقديم الأموال (القروض) لتشجيع استثمارات معينة، خاصة المرتبطة بصناعات التصدير.

ويأخذ الدعم النقدي عدداً من الصور، و**منها**[٨] :

١- **المساعدات العائلية الخاصة غير المشروطة:** والتي تهدف إلي الحفاظ علي حد أدني من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم الإلزامي.

٢- **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل الأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر، ويتم منحه للمعاقين وكبار السن من غير القادرين علي العمل وأيضاً للأسر أو الأفراد علي حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم علي الكسب.

٣- **التحويلات النقدية المشروطة:** تقدم الحكومات التحويلات النقدية مشروطة بإلتحاق جميع أطفال الأسر المستهدفة بالمدارس وإجراء زيارات دورية للمستشفيات، وذلك من أجل تقليل التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية وتحسين الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.

٤- **برامج توليد الدخل:** وتتضمن العديد من البرامج الفرعية من أهمها برامج القروض الصغيرة والتي يتم من خلالها منح قروض صغيرة للفقراء لإستخدامها في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلي برنامج العمل العام والذي يتم من خلالها توفير فرص عمل للفقراء القادرين علي العمل وذلك في المشروعات كثفية العمل، مثل أعمال البنية الأساسية علي أن يتم دفع الأجور، إما في شكل عيني أو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

٣-٢- الدعم الظاهري والدعم الضمني[٩] :

أ- الدعم الظاهر:

هو حجم الدعم المعلن عنه في الموازنة العامة للدولة والذي بلغ ٣٢٧,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠[١٠]، وينقسم الدعم الظاهر إلي دعم مباشر ودعم غير مباشر للسلع والخدمات الأساسية.

ب- الدعم الضمني:

على الرغم من أن قيمة الدعم بصفة عامة هي الفرق بين سعر بيع السلعة أو الخدمة للمستهلك وتكلفة إنتاجها، إلا أنه من الصعب تحديد قيم الدعم الضمني بدقة نظرا لأن طريقة حسابه تختلف من قطاع لآخر، بالإضافة إلى عدم وجود بيانات كافية أحياناً، فعلى سبيل المثال: دعم الكهرباء هو

الفرق بين سعر الكيلووات/ ساعة شهريا والتكلفة الحدية طويلة الأجل، ودعم البترول هو الفرق بين سعر البيع للمستهلك والسعر في السوق العالمية، والدعم في مجال الخدمات كالتعليم والصحة هو الفرق بين سعر الخدمة للمستهلك والتكلفة المتوسطة لها، ومن الصعب حصر الدعم الضمني لجميع السلع والخدمات في كافة القطاعات وتحديد قيمته بدقة.

٣-٣- الدعم المباشر وغير المباشر(١١):

أ- الدعم المباشر: فقد يكون موجه لحماية المستهلك أو المنتج، من خلال السلع الأساسية ويشمل دعم السلع التموينية ورغيف الخبز، ودعم الأدوية الأساسية والتأمين الصحى على طلاب المدارس والجامعات، ودعم الصادرات السلعية، وكذاك الدعم الموجه لفرق فوائد القروض الميسرة للإسكان الشعبى والمشروعات الصغيرة ونقل الركاب.

ب- أما الدعم غير المباشر: فهو الفرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع، ويشمل جميع المنتجات البترولية "بنزين وكيروسين وسولار ومازوت وغاز طبيعى" والكهرباء ومياه الشرب.

ومما سبق يتضح أن أغلب أشكال الدعم في مصر تعتمد على الدعم العيني وهو الدعم السلعي.

٤- أهداف الدعم:

يهدف الدعم الحكومي إلى توفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا، وكذلك التصدي لخلل آني في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية، فحين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاعٍ إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقائها في متناول المستهلك والمنتج على حد سواء.

كما قد يستخدم الدعم كوسيلة تلجأ لها الحكومة للتخفيف عن كاهل محدودى الدخل وتقليل إحساسهم بالفقر بتأمين الحد الأدنى اللازم لمستوى معيشتهم، وذلك لضمان الحد الأدنى من مستويات التغذية الصحية اللازمة للصحة.

٥- تاريخ تطور الدعم في مصر:

أ- أثناء الحرب العالمية الأولي: بدأ الدعم منذ الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، ليس في مصر فقط بل في بعض دول العالم التي تضررت كثيرا من تبعات وآثار الحرب. وقامت الحكومة المصرية في ذلك الوقت ونتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، بمحاولة تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتوفير الدقيق والسكر والزيت والكيروسين والشاي والمنتجات الأخرى الأساسية وبأسعار مخفضة تناسب دخولهم مع تحملها فارق التكلفة الحقيقي، وقامت ببيعها بأقل من سعر تكلفتها للمواطنين في منافذ تابعة للدولة في مناطق مختلفة وهو ما أطلق عليه مصطلح الدعم.

ب- الدعم فى عهد الملك: أثناء الحرب العالمية الثانية تكرر الأمر، وارتفعت أسعار السلع والخدمات الأساسية، واضطرت الحكومة لتخفيف الآثار التضخمية للحرب على المواطن المصري، خاصة وأن خزانة الدولة في ذلك الوقت تحملت الكثير لدعم الجيش الإنجليزي، وفي سنة ١٩٤١ خصص الملك فاروق أكثر من ٢٠٠٠ جنيه دعماً لأبناء الطبقات الفقيرة .

ج- الدعم في عصر جمال عبد الناصر: أصبح الدعم أكثر تنوعا ويغطي مجالات وقطاعات مختلفة، مضيفا أن الدعم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر لم يقتصر على السلع الأساسية بل وصل لقطاعات التعليم الصحة والإسكان، وتوسعت الحكومة المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو في تقديم الدعم. واشتمل برنامج الدعم على السلع الغذائية وتطبيق ماعرف بسياسة الإصلاح الزراعي، كما وفر خدمات اجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم. وقامت الحكومة، بإصدار البطاقات التموينية لعدد محدود من السلع، لم يكن الهدف فى البداية من النظام المقدم دعم أسعار السلع، بل توفير السلع الأساسية للمواطنين كإجراء لمواجهة النقص فى هذه السلع، وكان برنامج الدعم يشمل عددا من السلع الأساسية مثل القمح، والسكر، الأرز، وزيت الطعام، والصابون، والكيروسين، وبعض المنتجات القطنية.

د- الدعم في عصر السادات: في عهد الرئيس السادات كان التعامل مع ملف الدعم منقسما إلى مرحلتين **الأولى:** هي استمراره وزيادة مخصصاته وذلك بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٧، وجاءت المرجلة **الثانية:** وهي تقليصه وترشيده، وهي المرحلة التي انتهت بانتفاضة الخبز، واندلعت إحتجاجا على تقليص الدعم وبناء عليه تراجعت الدولة عن خططها. فقد توسعت الحكومة في تقديم الدعم في السبعينيات. حيث بلغت قيمة الدعم فى عام ١٩٧٠ نحو ٢٠ مليون جنيه، وشمل الدعم عددا أكبر من السلع بلغت ١٨صنفا منها الفول، والعدس، والأسماك والدجاج واللحوم المجمدة، إضافة إلى ذلك شمل دعم الكهرباء، وخدمات النقل الداخلي، والبنزين، واستهدف جميع المواطنين وليس محدودى الدخل أو الفقراء فقط. وفي سنة ١٩٧٦وعلى أثر إتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولى لخفض الدعم كجزء من حزمة للإصلاحات الاقتصادية، التي تلت حرب أكتوبر وما مرت به البلاد من أزمات إقتصادية. وبناء على الإتفاقية مع الصندوق قامت حكومة السادات برفع أسعار عدد من السلع (مثل العيش الفينو، الدقيق، والسكر، والأرز والشاى) لخفض الدعم. واندلعت بسبب هذه الاصلاحات ما عرف باسم انتفاضة الجياع، التي استمرت حتى تراجعت الحكومة المصرية عن هذه السياسات.

هـ- الدعم في عصر مبارك: في عهد الرئيس السابق حسني مبارك ارتفع الدعم إلى أكثر من مليار جنيه في الموازنة العامة للدولة وذلك لأول مرة في بداية الثمانينات، واستمر الدعم طيلة حكم مبارك، مع خفض عدد المستفيدين من البطاقات التموينية من ٩٩% من السكان إلى نحو ٧٠% فيما استمر دعم الحكومة لرغيف الخبز، الذي ظل سعره ثابتا عند ٥ قروش منذ عام ١٩٨٩ وحتى اليوم، رغم إرتفاع تكلفته الفعلية الأن إلى نحو ٦٢ قرشا.

ولكن تراجع الدعم من حيث عدد السلع المدعمة، حيث تبنت الحكومة برنامج سمى «بإصلاح نظام دعم السلع الغذائية»، وذلك لأن الحكومة كانت ترى أن حجم الدعم هو السبب الرئيسى فى عجز الموازنة العامة. ومن ثم تم خفض تدريجي لعدد السلع الغذائية المدعمة، بعد أن كان نظام الدعم عام ١٩٨٠ يغطى نحو ٢٠ صنفًا، فى الفترة ما بين ١٩٩٠و ١٩٩٢فقد تم إزالة الدعم عن السمك والدجاج واللحوم المجمدة والشاي، والأرز. وخلال عام ١٩٩٧/٩٦ كان هناك أربعة أصناف فقط مدعمة وهى الخبز البلدي، والدقيق البلدي، والسكر، وزيت الطعام. كما قلصت الحكومة عدد الأشخاص الذين يملكون بطاقات التموين والمستحقين للدعم الغذائي، وفى عام ١٩٨٩ توقفت الحكومة عن تسجيل مواليد جدد فى نظام الدعم وفى عام ١٩٩٢ رفعت الحكومة الدعم عن الخبز ذى الجودة المرتفعة، ثم أتبعت ذلك برفع الدعم عن الخبز الشامى، كما تم إنقاص وزن الرغيف من ١٥٠ إلى ١٣٠ جراما، وكذلك بتصنيف درجات جودة مختلفة للخبز وبالتالى إتاحة الفرصة للسوق لإنتاج وبيع خبز ذى جودة وسعر أعلى للأسر الغنية، وظل الخبز الأقل جودة مدعماً[١٢].

و- الدعم بعد أحداث ٢٥يناير ٢٠١١: جاءت هذه الأحداث مطالبة بمزيد من المزايا الاجتماعية والاقتصادية. ونتج عنها توقف عجلة الإنتاج وتراجع الاحتياطى النقدى من ٣٦ مليار دولار إلى١٦ مليار دولار[١٣]، وارتفعت الأسعار بشكل كبير، حيث ارتفع التضخم إلى ١٠,٥% وتفاقم عجز الموازنة نتيجة الاضطرابات السياسية وأمنية أثرت على الاقتصاد وتراجعت قيمة الجنيه.

وأصبح إعادة النظر في الدعم ضرورة وليس إختيار، وتقليص عجز الموازنة حل حتمي. وأصبح تحريك الدعم القرار الأجرأ فى موازنة ٢٠١٥/١٤، حيث بلغت تقديرات «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» فى هذه الموازنة بنحو ١٩٨,٦ مليار جنيه، بما يمثل ٢٧,١% من إجمالى المصروفات وبلغت مخصصات دعم السلع التموينية ٣٩,٤ مليار جنيه، مقابل ٣٠,٨ مليار جنيه في العام السابق، مقابل تراجع الدعم على المواد البترولية إلى ١٠٠,٣ مليار جنيه، بعد أن كان ١٤٢ مليار جنيه في العام السابق.

وقررت الحكومة رفع أسعار البنزين والسولار بدءا من ٥ يوليو ٢٠١٤ وارتفع سعر لتر "بنزين ٩٥ إلى ٦,٢ جنيه من ٥,٨ جنيه، و"بنزين ٩٢ من ١,٨ إلى ٢,٦ جنيه، و"بنزين ٨٠ إلى ١,٦ جنيه بدلا من ٩٠ قرشا، والسولار إلى ١,٨ بدلاً من ١,١ جنيه. وتم إلغاء دعم الغاز الطبيعى بشكل كامل بعد أن كان يبلغ نحو ٨ ملايين جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

وقامت موازنة ٢٠١٦/١٥ بخفض دعم المواد البترولية من ١٠٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥ إلي ٥١,١ مليار جنيه أي بنسبة ٤٩%. كما انخفض دعم الكهرباء من ٢٨,٥ مليار جنيه في عام فى موازنة ٢٠١٦/١٥ إلي ٢٧,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦، وفي المقابل ارتفع دعم السلع التموينة من ٤٢,٧ مليار جنيه فى ٢٠١٦/١٥ إلى ٤٧,٥ مليار جنيه فى ٢٠١٧/١٦[١٣].

٦- تطور حجم الدعم في مصر من بداية الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١) حتي ٢٠١٨:

حيث يتم تقسيمها الى ثلاث فترات :

٦-١- <u>الفترة الأولي (١٩٩١-٢٠٠٠):</u> استمرت الأجهزة المعنية بالدعم بالتوسع مع زيادة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بداية من الستينات والسبعينات ليشمل تقديم سلع إضافية بخلاف السلع الأساسية التي قام عليها الدعم، وتمثلت في الفول والعدس والأسماك واللحوم المجمدة والدجاج، وكان من الطبيعي أن تصل تكلفة الدعم إلي أرقام قياسية، مما دفع الحكومة في عام ١٩٧٧ باتخاذ قرارات تهدف الحد من تكلفة الدعم والذي قابلها إضطرابات دفعها إلي التراجع عن قراراتها ودفعت بسلع غذائية جديدة لتصل إلي ٢٠ سلعة مختلفة، وغطي الدعم ٩٠% من عدد السكان، وفي الثمانينات خضع نظام الدعم لسلسلة من التطورات، حيث قامت الدولة بعدة إجراءات لتقليص دعم السلع الغذائية، كانت **أهمها**[١٤]:

- تقسيم المنتفعين من حاملي البطاقات التموينية عام ١٩٨١ إلي فئتين، وهما: حاملي البطاقات الخضراء والذين يتمتعون بدعم كامل، وحاملي البطاقات الحمراء والذين يتمتعون بدعم جزئي.
- زياد أسعار السلع التموينية الملحقة في البطاقات وتقليص عدد المنتفعين من الدعم إلي جانب تقليص عدد وكمية السلع المدعومة من منتصف الثمانينات.
- الإمتناع عن إضافة المواليد الجدد إلي البطاقات التموينية بداية من عام ١٩٨٩.

٦-٢-<u>الفترة الثانية (٢٠٠٠- ٢٠٠٨):</u>

أ- دعم المنتجات البترولية خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٨): أدت الزيادة في حجم الدعم إلى ارتفاع عجز الموازنة في الأونة الأخيرة وتحديداً، ومع تزايد مخصصات الدعم للمنتجات البترولية بشكل لا يمكن للهيئة العامة للبترول تحمله، بسبب الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول في السنوات

الأخيرة، مما جعل الهيئة تحقق خسائر مستمرة، وعليه قامت الحكومة إلي إظهار دعم المنتجات البترولية كبند صريح لأول مرة في موازنة عام ٢٠٠٦/٠٥، حيث بات من الصعب إخفاء فاتورة هذا الدعم المتزايد باستمرار، سواء علي الهيئة المصرية العامة للبترول أو علي ميزانية الدولة، ويؤدي دعم الطاقة أيضا إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهه الدول في تعاملها مع تقلب أسعار الطاقة الدولية، ويتأثر ميزان المدفوعات عدد كبير من البلدان المستوردة للطاقة بزيادات الأسعار الدولية ويمكن موازنة هذه الأثار بالسماح بارتفاع أسعار الطاقة المحلية تمشيا مع الأسعار الدولية لتجنب حدوث تغيرات مفرطة في الأسعار المحلية، وكذلك وينشئ دعم الطاقة تشوهات تضر بالاقتصاد، حيث يقيد الاستثمار في قطاع الطاقة، وكذلك تحويل الموارد العامة بعيداً عن الإنفاق الذي يعزز النمو الأكثر شمولا، ففي مصر بلغ مجموع دعم الطاقة أضعاف ما يتم إنفاقه علي التعليم والصحة[١٥] ، وقامت وزارة المالية ومن خلال مشروع الموازنة العامة ٠٦/ ٢٠٠٧ بوضع استراتيجية لإعادة هيكلة الدعم خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على منع الوساطة فى عمليات توزيع هذا الدعم ووصوله إلي مستحقيه[١٦]، وما زال الجزء الأكبر من دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي موجها لأصحاب الدخول المرتفعة، حيث تضمنت الموازنة العامة حصول أعلى شريحتي دخل في المجتمع المصري على ٥٤**%** من هذا الدعم، في حين أن أقل شريحتي دخل تحصلان معا على ٢٩%، وهو ما يثبت أن الأغنياء تستفيد أكثر من الفقراء المستهدفين أساسا بالدعم، كما يلاحظ أن الاستفادة من دعم وقود وسائل النقل لا يستفيد منه إلا الأغنياء، لأنهم فقط هم الذين يمتلكون السيارات[١٧].

ب- دعم السلع التموينية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨): بداية من موازنة عام ٢٠٠١/٠٠ وحتي موازنة عام ٢٠١٠/٠٩ إرتفعت قيمة الدعم الموجه للغذاء نتيجة زيادة الإستهلاك ونمو التدريجي السكان وعدم استخدام منظومة الغذاء بشكل سليم، وإعادة بيع السلع التموينية والغذائية خارج منظومة التموين الحكومية للمطاعم والفنادق في السوق السوداء، ويلاحظ إرتفاع قيمة مخصصات الدعم الموجه إلي السلع التموينية، فلغت ٤,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، واستمرت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٨٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، ويلاحظ أن نسبة الدعم الموجهة إلي السلع التموينية قد تقلبت، فبلغت ٢٦,٦% من إجمالي الدعم في عام ٢٠١١، ثم أخذت في التراجع إلي أن وصلت إلي ١٧,٢% في عام ٢٠١٧، ثم أخذت في الإرتفاع مرة أخري إلي أن وصلت إلي ٢٧,٢% في عام ٢٠٢٠، وبالرغم من أن السلع التموينية والخبز مخصصة لشرائح معينة من المواطنين ونتيجة لعدم وعي

المواطنين بدور الدولة ورغبة بعض رجال وأصحاب المصالح في تكوين ثروة طائلة كان يعاد بيع تلك السلع التموينية المخصصة للفئات غير القادرة بأسعار أعلي من قيمتها الحقيقية [١٨].

٦-٣- <u>الفترة الثالثة (٢٠٠٨-٢٠١٨):</u>

أ- دعم المنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٨):أطلقت الحكومة المصرية حملة لتشجيع المحافظة على الطاقة وأعلنت البدء في استيراد كميات من الغاز لسد الفجوة في الإمداد المحلي، ولكن الحل الوحيد طويل الأجل لهذه المشكلة هو خفض فاتورة الدعم على النحو المقرر حتى يتسنى للحكومة تطبيق استراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذها في موازنة ٢٠١٥/٠١٤، ومع بداية تطبيق منظومة إصلاح الدعم، فقد بدأت الحكومة بتطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع السولار والبنزين (والتي لم تطبق بشكل كامل حتي الأن) بهدف منع التهريب وبناء قاعدة بيانات عن الإستهلاك والتوزيع دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا النظام كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه وجعل الكميات المستخدمة من البترول ومشتقاته قاصرة علي الإستخدامات الفعلية للمواطنين، حيث انخفض الدعم المقدم للمنتجات البترولية من ١٢٠,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/١٧ إلي ٨٩,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، وبالتالي ساعد تطبيق منظومة الكروت الذكية علي تقليل الدعم الموجه للمنتجات البترولية والقضاء علي ظاهرة السوق السوداء وتهريب المنتجات البترولية المدعومة إلي أفراد وجهات غير معلومة وغير مستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة[١٩].

وتم إبرام إتفاق بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦ بين بنك الاستثمار القومي ووزارة البترول (الهيئة المصرية العامة للبترول)، لتسوية حساب الدعم بين بنك الاستثمار القومي والهيئة المصرية العامة للبترول كل ثلاثة أشهر، علي أن تلتزم الهيئة بموافاة البنك بمستندات شراء المنتجات البترولية[٢٠]، ويبين الجدول (١) تطور دعم المنتجات البترولية:

ب- دعم السلع التموينية خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٨):

يظهر جدول (١) السابق: ارتفاع قيمة المخصصات الموجهة إلي دعم السلع التموينية فبلغت ١٦,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨، ثم استمرت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٨٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، ولرغبة الحكومة في كسب التأييد الشعب، ولكن انخفضت قيمة الدعم المقدم بالنسبة للسلع التموينية من ٣٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، الي ٣٠.٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٤، وذلك كنتيجة لاستخدام الكروت الذكية في توزيع السلع التموينية والخبز.

ويبين الجدول (٢) تطور دعم السلع التموينية والخبز:

٦-٤- أثر تحرير سعر الصرف علي الدعم في مصر:

يبين الجدول (٣) تطور الدعم خلال خمس سنوات منذ أحداث يناير ٢٠١١ إلي عام ٢٠١٦ وهو عام تحرير سعر الصرف وفقاً لشروط قرض صندوق النقد الدولي:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- إرتفاع إجمالي الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية: من ١٢٣,١ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلي ٢٠١ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، بنسبة ٦٣,٣% بسبب أحداث يناير ٢٠١١ وزيادة المطلبات الفئوية.

ب- إرتفاع دعم السلع التموينية: من ٣٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلي ٤٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، بنسبة ٣٠,٦% بسبب أحداث يناير ٢٠١١، ومحاولة الحكومة إسترضاء الشعب.

ج- تراجع دعم المنتجات البترولية من ٦٧,٧ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلي ٦١,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، بنسبة (-٨,٨)% بسبب شروط قرض صندوق النقد الدولي بخفض دعم الطاقة.

د- تراجع دعم دعم الكهرباء من ٧٤ مليار جنيه عام ٢٠١١ إلي ٣١,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٦، بنسبة (-٥٨)% بسبب شروط قرض صندوق النقد الدولي بخفض دعم الطاقة.

هـ- إرتفاع أسعار المحروقات البترولية: وذلك بسبب تحرير سعر الصرف، وبسبب شروط قرض صندوق النقد الدولي بخفض دعم الطاقة، وذلك بنسبب متفاوتة، فارتفع سعر لتر بنزين ٨٠ بنحو ١٦١,١%، وسعر لتر بنزين ٩٢ بنسبة ٨٩,٢%، وسعر لتر بنزين ٩٥ بنسبة ٦,٨%، وسعر لتر السولار بنسبة ١١٣,٦%، وسعر المتر المكعب من غاز السيارات بنسبة٣٠٠%، وسعر أسطوانة البوتاجاز المنزلي بنسبة ٣٢٨,٦%.

٦-٥- تطور الأهمية النسبية لبرامج الدعم إلي إجمالي الدعم في مصر:

تتمثل أهم برامج الدعم في الموازنة العامة للدولة علي **البرامج التالية**[٢١] :

- دعم المواد البترولية.
- السلع التموينية.
- دعم الكهرباء.
- دعم الصادرات.
- البرامج الأخرى من الدعم.

ويتضح من الجدول (٤) أن دعم المنتجات البترولية يستحوذ علي النسبة الكبيرة من إجمالي الدعم، فبلغت ٢٥,٤% في عام ٢٠١٦/١٥ ثم ارتفعت إلي ٤١,٦% في عام ١٦/ ٢١٠٧ ثم تراجعت إلي ٣٦,٢% في عام ٢٠١٨/١٧ ثم استمرت في التراجع إلي أن وصلت إلي ١٦,٢% في عام ٢٠٢٠،

واحتل دعم السلع التموينية إلي إجمالي الدعم المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٢% في عام ٢٠١٦/١٥، ثم استمرت في الإرتفاع إلي أن وصلت إلي ٢٧,٢% في عام ٢٠٢٠/١٩، ثم احتل دعم الكهرباء إلي إجمالي الدعم المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٢% في عام ٢٠١٦/١٥، ولكنها تراجعت واستمرت في التراجع إلي أن وصلت ١,٢% في عام ٢٠٢٠/١٩.

٧- تقييم سياسة الدعم الحالية:

٧-١- تقييم سياسة الدعم الحالية تجاه الهيئات الاقتصادية:

تحاول سياسة الدعم الحالية توفير فوائد للمستحقين للتخفيف من حدة فقرهم، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لهم لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي. فقد ساهم دعم أسعار السلع التموينية ٨٩ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٩، وتؤدي سياسة الدعم الحالية إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لتشوه الأسعار، والمغالاة في الاستهلاك، وتربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين. فبالنسبة لسوء تخصيص الموارد نتيجة لتشوه الأسعار، يشجع دعم المنتجات البترولية والكهرباء مثلا على الاستثمار في صناعات كثيفة الطاقة ورأس المال على حساب صناعات كثيفة العمالة، وهو ما يؤدي لانخفاض قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الخرجين الجدد من الجامعات، ولا يساعد هذا على الاستفادة من الوفرة النسبية لعنصر العمل في مصر. كما أن دعم الطاقة يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، مما قد يشجع على استمرار بعض المنتجين غير الأكفاء في السوق. أو تربح بنسبه أعلى من خلال بيع السلع بالاسعار العالمية في السوق المحلي.

وحقق كثير من الهيئات الاقتصادية عجزا نتيجة لتقديم خدماته بأسعار إجتماعية لا تغطي التكلفة الحقيقية، فبلغ عجز هيئة السكك الحديدية ٥,٢ مليار جنيه، والقطاع الزراعي والري بلغ ٨٢ مليون. كما يلاحظ أن الموازنة العامة للدولة قامت بدعم الهيئات الاقتصادية بنحو ٢٦٤ مليار جنيه، وبلغ إجمالي إيرادات هذه الهيئات نحو ١٣٣ مليار جنيه، أي أن الهيئات الاقتصادية حققت خسائر ١٣١ مليار جنيه، وتتحملها الموازنة العامة للدولة في صورة دعم وذلك في عام ٢٠١٧ [٢٢].

٧-٢- تقييم سياسة الدعم الحالية تجاه التعليم والصحة:

وفيما يتعلق بالتعليم والصحة، ففي مجال التعليم قامت الحكومة المصرية بجهود ضخمة من أجل تطوير نظام التعليم في مصر، حيث خصصت نسبة كبيرة من الموارد العامة لبناء المدارس، وتطوير المناهج، وتدريب المدرسين والاستعانة بالتقنيات الحديثة في الفصول الدراسية.

وبلغ إجمالي الدعم في مصر ٣٢٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٢٣% من الإنفاق العام في عام ٢٠٢٠[٢٣]، حيث أن مصر تنفق على الدعم أكثر من أربعة أضعاف (٤٢٧%) أضعاف إنفاقها على الصحة، كما أن الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، حيث استحوذ أغنى ٥% من السكان علي ٦٠% من دعم الوقود في حين تلقى أفقر خمس ٥% من السكان ٧٪ فقط من الدعم، ولذلك سعت الحكومة المصرية إلي خفض دعم الطاقة[٢٤].

ويبين الجدول (٥) تطور إجمالي حجم الإنفاق علي الصحة والتعليم والدعم في مصر:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تراجع الدعم كنسبة إلي إجمالي الإنفاق العام من سنة لأخري، فبلغت نسبته إلي الإنفاق العام ٢٩% في عام ٢٠١٣، ثم أخذت في التراجع إلي أن وصلت إلي ٢٣% في عام ٢٠٢٠، وذلك تماشياً مع شروط قرض صندوق النقد الدولي.

ب- تجاوز حجم الدعم حجم الإنفاق علي التعليم والصحة معاً في كل السنوات، حيث تراوحت نسبة الإنفاق علي الصحة والتعليم معاً إلي حجم الدعم من (٥١,٣%-٧٠,٢%).

ويؤكد ما سبق مقدار الخلل في توزيع الموازنة العامة للدولة، حيث أنه من المفروض أن يستأثر حجم الإنفاق علي رأس المال البشري (الصحة والتعليم) علي النسبة الأكبر من الإنفاق العام.

كما يبين الجدول (٦) أن نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الدعم علي الطاقة تراوحت من (٧٢,٨%- ٢٣١,٨%)، وتراوحت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الدعم علي الطاقة تراوحت من (٤٠,٥%- ١٢٨,٣%).

المحور الثاني: إنتاج واستيراد واستهلاك القمح في مصر

أصبحت مشكلة الإكتفاء الذاتي من القمح هي إحدي المشكلات الرئيسية في مصر، حيث تزداد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك سنة من بعد أخري، مما يشكل عبئاً كبيراً علي الموازنة العامة للدولة، لأنه يتم سد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة.

وتحتاج منظومة الدقيق المدعم علاوة على دعم الخبز بشكلها الحالي إلى ترشيد ووقف الفساد والتلاعب وليس رفع أسعاره، فربما ينعكس رفع أسعار القمح عن حراك إجتماعي واسع لأنه يمس طبقة فقيرة تعتمد كلية على الخبز المدعم، فهل ستشهد الأيام القليلة القادمة رفعا لدعم الخبز مثل ما حدث في دعم الوقود تنفذا لشروط صندوق النقد الدولي.

وعليه سوف يتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- حجم إنتاج واستهلاك واستيراد القمح ونسبة الإكتفاء الذاتي في مصر:

ويبين ذلك الجدول (٧) ذلك ، و ويتضح من تحليل بيانات الجدول ، **ما يلي:**

أ- تزايد حجم إستيراد القمح من ٦,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ إلي ١١ مليون طن في عام ٢٠١٨، وانعكس ذلك في نسبة الاستيراد والتي ارتفعت من ٥٠% عام ٢٠٠٠ إلي ٥٥,٦% عام ٢٠١٨.

ب- تراجع نسبة الإكتفاء الذاتي من ٥٠% عام ٢٠٠٠ إلي ٤٤,٦% عام ٢٠١٨.

ج- ارتفاع معدل استهلاك الفرد من القمح من ١٨٦ كجم عام ٢٠٠٠ الي ٢٠١,٢ كجم في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلي سوء التغذية لشريحة عريضة من الفقراء، فيعوضون نقص الغذاء بزيادة استهلاك الخبز.

٢- دعم رغيف الخبز[٢٥]:

وتتضمن التعديلات فى منظومة الخبز مقترحاً أيضاً بزيادة ما يسمى بنقاط الخبز إلي **٢٠ قرشاً** بدلاً من ١٠ **قروش**، حيث يحصل الفرد حالياً على ١٠ قروش مقابل كل رغيف خبز لا يشتريه من حصته نهاية كل شهر ويستطيع استخدام حصيلة ذلك فى شراء سلع تموينية أخرى عن رصيده الإجمالي، ويهدف هذا المقترح إلي الحد من استهلاك الخبز لتوفير العملة التى تستخدمها الدولة فى استيراد القمح الذي يُخلط مع القمح المحلي لإنتاج الخبز المُدعم، وقبل رفع الدعم عن الوقود فى الأوانة الأخيرة قامت الدولة برفع الدعم النقدي للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً، أعقبها زيادة فى سعر السكر من ٨ جنيه إلى ١٠ جنيهات وزيادة الزيت من ١٢ جنيهاً إلى ١٤ جنيهاً.

ويوضح الجدول (٨) تطور دعم السلع التموينية ودعم الخبز في الموازنة العامة للدولة:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

ارتفع دعم الخبز من ٢٩ مليار جنيه وبنسبة ١٠,٥% من إجمالي الدعم وبنسبة ٦١,١% من دعم السلع التموينية في عام ٢٠١٧/١٦ إلي ٥٣,١ مليار وبنسبة ١٦,٢% من إجمالي لدعم وبنسبة ٥٩,٧% من دعم السلع التموينية في عام ٢٠٢٠/١٩.

ويوضح الجدول (٩) توزيع دعم السلع التموينية ودعم الخبز في عام ٢٠٢٠/١٩:

ويتضح من الجدول السابق:

أ- بلغ دعم رغيف الخبز ٥٣,١ مليار جنيه بنسبة ٥٩,٧% من دعم السلع التموينية والخبز، وموزعة كالأتي (٤٧,١ مليار جنيه دعم رغيف الخبز العادي، و٢,٧ مليار جنيه دعم رغيف المستودعات، ٣,٣ مليار جنيه دعم نقاط الخبز).

ب- بلغ دعم السلع التموينية ٣٥,٩ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٣% من دعم السلع التموينية والخبز.

وبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات ٧٠,٦١٨ مليون فرد (٦٥,٩١٨ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يوميا، ٤,٧ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً) في عام ٢٠٢٠/١٩.

كما بلغ أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣.٢ مليون (٥٠ جنيه شهريا للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥جنيه للفرد شهريا) من خلال ٢٠ مليون بطاقة.

وبلغت نسبة المستفيدين من دعم الخبز من الأسر المصرية ٨٧,٨% في عام ٢٠١٩، وكانت ٩٠% فى عام ٢٠١٠، أي انخفضت بنسبة ٣% فقط على الرغم من تزايد النمو السكاني وزيادة الطبقة الفقيرة (تحت خط الفقر) وهم أكثر عرضاً في الأونة الأخيرة بعد قرار تعويم الجنيه إلى القرارات التعسفية التى تقوم بها الدولة، وتمثل تلك الفئة نحو ٣٣% من سكان مصر التى تعتمد بشكل كلي على الدعم خاصةً دعم الخبز.

فيما ارتفعت باقى السلع التموينية مع موجة التضخم المتصاعد لكن ظل سعر الرغيف المُدعم كما هو، ومع ارتفاع تكلفة إنتاج رغيف الخبز إلى ٦٢ قرش بدلا من نحو ٣٧ قرش نتيجة لارتفاع أسعار القمح والنقل وغيرها، بعد التعويم.

وبهذا من المقرر أن يتحمل الفقراء، البالغ نسبتهم وفقا للإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٥ نحو ٣٠ مليون مواطن، ومن المقرر أن يصل هذا الرقم لنحو ٥٠ مليون وفقا لخط الفقر الوطني الذي يقره

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتجية للارتفاعات المتتالية في أسعار كافة السلع والخدمات نتيجة لقرارات الإصلاح الاقصادي، أعباء أخرى إذا ما قللت الحكومة دعم الخبز، إذ تعتمد الطبقة الفقيرة على الخبز المدعم على نطاق واسع.

وتشهد منظومة دعم الخبز تلاعب بين أصحاب المخابز وتهريب الدقيق المُدعم إلى السوق السوداء ما يعوق وصول الدعم إلى مستحقيه، وقد رصدت مخالفات فى منظومة الخبز واتهامها بإهدار المال العام لصالح مستوردي القمح، وفى أغسطس الماضي وجدت عجز فى كميات القمح المخزنة فى الشون وقد اتضح أن الفساد طال توريد القمح وتخزينه وإنتاج رغيف الخبز، فقد أُهدر ٣٢٣ مليون جنيه نتيجة لفساد الصوامع.

وللتغلب علي ذلك فقد تم التوقف عن دعم الدقيق للمخابز، وتطبيق نظام تحرير سعر الدقيق للقضاء على تهريبه من قبل أصحاب المخابز وتقليص هدر المال العام.

وتحرير تداول الدقيق يتضمن عدة إجراءات تبدأ بشراء المطاحن للقمح من خلال هيئة السلع التموينية بالسعر الحر ثم تقوم المخابز بشراء الدقيق المُنتج بالسعر الحر أيضاً، مما يؤدي لتحسين جودة المنتج والقضاء على ظاهرة تهريب الدقيق المُدعم وتقليل الفاقد بنسبة تتراوح بين ٥% إلى ١٠% من إجمالي كميات القمح التى تستهلك فى إنتاج الخبز المُدعم.

وبداية من نوفمبر ٢٠١٦ ارتفع ما يستحقه المواطن من دعم على بطاقة التموين إلى ١٤٠ جنيها للفرد شهريا، منها ٥٠ جنيه دعم سلعى، و٩٠ جنيه شهريا قيمة دعم الخبز الذى تبلغ تكلفة إنتاج الرغيف ٦٢ قرشا بواقع ٥ أرغفة لكل مواطن يوميا.

وجدير بالذكر، أن الأسرة التى لديها ٥ أفراد فأكثر سيحصل ٤ أشخاص منهم على دعم أساسى وإضافى بقيمة ٢٠٠ جنيه، فى حين سيحصل الفرد الخامس بالأسرة على الدعم الأساسى فقط وهو ٢٥ جنيها، وبالتالى فإن إجمالى الدعم المخصص للأسرة ٥ أفراد سيكون شهريا ٢٢٥ جنيها، والأسرة المكونة من ٦ أفراد ستحصل علي دعم ٢٥٠ جنيها شهريا.

ومن المفروض أنه تم تخصيص ١٥٠ رغيف شهري للمواطن على بطاقة التموين بواقع ٥ أرغفة يومياً، ولكن في الواقع تبين الكروت الزكية أن معدلات استهلاك الخبز المدعم تتراوح للفرد من (٢,٥– ٣,٨)، وهذا يدعوا للتساؤل حول فساد منظومة توزيع الخبز، إذ يذهب كثير من الدعم إلى أصحاب المخابز بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية. كما تشمل قائمة السلع التموينية ٢١ سلعة تقريباً، بأسعار أقل من أسعار السوق بنسب تتراوح بين ١٥% و٢٠.%

ويوجد نحو ٨٧,٨% من الأسر المصرية تم تغطيتها فى منظومة الدعم فى البطاقات التموينية عام ٢٠١٨، حيث تم تغطية ٩٥.٥% من الأسر الريفية فى منظومة الدعم، وفى حين تم تغطية ٨٠.٢% من الأسر الحضرية فى منظومة الدعم.

٣- تطور المساحة المنزروعة بالقمح والإنتاج المحلي (٢٠١١ - ٢٠١٨)[٢٦] :

ويبين الجدول (١٠) ذلك:ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق:

أ- أن المساحة المنزرعة بالقمح تراجعت من ٣.٣ مليون فدان في عام ٢٠١١ إلي ٢.٩٢١ مليون فدان، وذلك بسبب أحداث يناير ٢٠١١، والتي أدت إلي التعدي علي الأراضي الزراعية من أجل البناء عليها، مما أدي إلي تآكل المساحة الخضراء.

أ- إرتفاع إنتاجية الفدان من ٢.٥ طن للفدان في عام ٢٠١٣ إلي ٣ طن للفدان عام ٢٠١٨.

المحور الثالث

تحليل الدعم ودعم السلع التموينية والخبز في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠/١٩

بلغت المصروفات في الموازنة العامة للدولة ١٤٢٤٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبلغت نسبة الدعم فيها نحو ٢٣%، أي أن الدعم يبلغ نحو ٣٢٧,٧ مليار جنيه[٢٧] .

وبلغت حجم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى موازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو٣٢٧.٧ مليون جنيه (٥.٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل نحو ٣٣٢,٣ مليون جنيه(٦.٣% من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة سنة ٢٠١٩/١٨ بخفض قدره ٤,٦ مليار جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٤%[٢٨].

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم السلعي خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩).
- تطور الأهمية النسبية لبنود دعم المنح للخدمات الاجتماعية (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩).
- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح لمجالات التنمية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)
- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)
- تطور الأهمية النسبية للبنود الرئيسية للدعم الإجمالي (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩).

١- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم السلعي خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩):

ويبين ذلك الجدول(١١) ذلك ، حيث يتضح من تحليل بيانات الجدول ، **ما يلي:**

أ- إرتفاع إجمالي الدعم السلعي خلال الفترة، حيث بلغ ١٢٥,٧٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥، ثم ارتفع إلي ١٤٩.٠٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

ب- ارتفع دعم السلع التموينية فبلغ ٣٤ مليار جنيه وبنسبة ٣٤% من إجمالي الدعم السلعي في عام ٢٠١٦/١٥، ثم ارتفع إلي ٨٩ مليار جنيه وبنسبة ٥٩,٧% في عام ٢٠٢٠/١٩.

ج- تراجع دعم المواد البترولية إجمالي الدعم السلعي فبلغ ١١٥ مليار جنيه وبنسبة ٦٠% في عام ٢٠١٧/١٦، ثم تراجع إلي ٥٢,٩٦ مليار جنيه وبنسبة٣٥,٥% في عام ٢٠٢٠/١٩.

د- تراجع دعم الكهرباء إجمالي الدعم السلعي فبلغ ٢٨,٥ مليار جنيه وبنسبة ٢٢,٧% في عام ٢٠١٦/١٥، إلي ٤ مليار جنيه وبنسبة ٢,٧% في عام ٢٠٢٠/١٩.

هـ- تراجع دعم المزارعين إجمالي الدعم السلعي فبلغ ١,٧٤٣ مليار جنيه وبنسبة ١,٤% في عام ٢٠١٧/١٦، ثم تراجع إلي ٠,٥٦٥ مليار جنيه وبنسبة ٠,٤% في عام ٢٠٢٠/١٩.

و- تراجع دعم دعم شركات المياه إجمالي الدعم السلعي فبلغ ١,٣٣٣ مليار جنيه وبنسبة ١,١% في عام ٢٠١٧/١٦، ثم تراجع إلي مليار جنيه وبنسبة ٠,٧% في عام ٢٠٢٠/١٩.

ز- ارتفع دعم الأدوية وألبان الأطفال كقيمة مطلقة من إجمالي الدعم السلعي وكنسبة منه، فبلغ ٠,٣٩٧ مليار جنيه وبنسبة ٠,٣% في عام ٢٠١٦/١٥، ثم ارتفع إلي ١,٥ مليار جنيه وبنسبة ١% في عام ٢٠٢٠/١٩.

ط- كما تبين من دعم السلع التموينية في عام ٢٠٢٠/١٩، **الأتي**

- ✓ كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٩.٥٠٠ مليون طن قمح (٦.٠٠٠ مليون طن قمح مستورد، ٣.٥٠٠ مليون طن قمح محلى) منها كمية ٨.٧٩١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٧.٤ مليار رغيف بالإضافة إلى ٧٠٩ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- ✓ بلغت نسبة سحب رغيف الخبز ٧٢.٧%، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره ٢٧.٣% وذلك من إجمالى الأرغفة المستحقة للمستفيدين.
- ✓ متوسط سعر طن القمح المحلى يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.

ي- دعم المزارعين في عام ٢٠٢٠/١٩: بلغ دعم المزارعين في الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/١٩ نحو ٥٦٥ مليون جنيه، بخفض بلغ ٥٠٠ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٩/١٨ والبالغ ١.٠٦٥ مليون جنيه، وذلك نتيجة سداد الجانب الأكبر من مستحقات البنك الزراعى المصرى عن فرق سعر فائدة قروض الإنتاج النباتى خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وتماشياً مع هدف الدولة من رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث قامت الدولة **بما يلى:**

- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.، ويبين الجدول (١٢) حجم وتوزيع دعم المزارعين عام ٢٠٢٠/١٩:

ك- دعم المواد البترولية: بلغ دعم المواد البترولية بموازنة الدولة لسنة ٢٠٢٠/١٩ نحو ٥٢,٩٦ مليار جنيه مقابل نحو ٨٩.٠٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدره ٣٦.١٢ مليار جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٠.٥%، وبخفض قدره ٣٥.٤٧٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٨٨.٤٣٩ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الانتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج، هذا بمراعاة الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

ل- دعم الكهرباء في عام ٢٠٢٠/١٩: بلغ دعم الكهرباء في موازنة الدولة لسنة ٢٠٢٠/١٩ نحو ٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٦ مليار جنيه في موازنة سنة ٢٠١٩/١٨ بخفض قدرة ١٢ مليار جنيه بنسبة خفض قدرها ٧٥%، هذا بمرعاه الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

م- دعم الأدوية وألبان الأطفال في عام ٢٠٢٠/١٩: يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن إستيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة، وقد بلغ دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ١,٥ مليار جنيه بموازنة سنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى حدود الاعتماد المدرج لذات الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

ن- دعم شركات المياه في عام ٢٠٢٠/١٩: بلغ دعم شركات المياه نحو مليار جنيه بموازنة سنة ٢٠٢٠/١٩ وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وسعر البيع لها طبقا للتعريفة المقررة، وذلك لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المالى المنشود وذلك إعمالا للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦.

٢- تطور الأهمية النسبية لبنود دعم المنح للخدمات الاجتماعية(٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩):

ويبين الجدول (١٣) ذلك ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- ارتفاع إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية من سنة لأخري، فبلغ ٦٦,٢٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ١٢٩,٥٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

ب- ارتفاع المخصص لبعض بنود إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية، مثل مساهمات فى صناديق المعاشات من ٤٣,٩٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ٨٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، وارتفع العلاج علي نفقة الدولة من ٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٦/١٥ الي ٦,٦٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، وارتفاع المنح والمساعدات من ٧,٨٠٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ١٣,٥٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، وارتفاع معاش الضمان الاجتماعي من ٧,٠٨ مليار جنيه في عام ١٥/ ٢٠١٦ إلي ١٨,٥ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

ج- تراجع المخصص لبعض بنود إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية كاعانات الشئون الاجتماعية من ١,٧٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦/١٥ إلي **٠.١٧٨** مليار جنيه عام ١٩/ ٢٠٢٠.

د- دعم لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية عام ٢٠٢٠/١٩: وذلك لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغ دعم نقل الركاب نحو ١٨٥٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

هـ- الدعم إشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق عام ٢٠٢٠/١٩: يمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة) مقابل دعم مخصص لذات الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٣٥٠.٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥.٠ مليون جنيه بنسبة زياده قدرها ٧١.٤%.

و- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات عام ١٩/ ٢٠٢٠: وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بموازنة سنة ٢٠٢٠/١٩ مبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/١٨.

ز- مخصصات دعم التأمين الصحي في عام ١٩/ ٢٠٢٠: بلغت البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢.٠٩٦ مليون جنيه وتنقسم مخصصات برامج التأمين المدرجة بالموازنة إلى **ما يلي:**

- **<u>دعم التأمين الصحى على الطلاب:</u>**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في الموازنة نحو ٣٥١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٤ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب/السنة.

- **<u>دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة</u>:** بلغ دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة فى الموازنة نحو ١٦٦ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدين يبلغ ٨٣٠ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنية سنوياًعن كل امرأة معيلة.

- **<u>دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي</u>:** بلغ دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في الموازنة نحو ٢٢٧ مليون جنية، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٥.١٧٠١ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه عن كل طفل/السنة.

- **<u>دعم التأمين الصحى لغير القادرين(التأمين الصحى الشامل)</u>:** تتحمل الخزانة العامة للدولة بقيمة إشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين، بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة إستحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة نسبة ٥% من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومى شهرياً.

- **دعم لتأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):** بلغ دعم التأمين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى) فى الموازنة نحو ١٠٠٠ مليون جنيه، وذلك فى ضوء ما تضمنته الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتغطى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- **دعم التأمين الصحي على الفلاح:** بلغ دعم التأمين الصحي على الفلاح فى الموازنة نحو١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويا.

ح- مخصصات الآمان الاجتماعي:

بلغت الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ نحو ١٨.٧٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التاليمن خلال الجدول (١٤) ، حيث تمنح مساعدات الضمان الإجتماعى بواقع ٣٢٣ جنيه شهريا للأسرة المكونة من فرد واحد، ٣٦٠ جنيه شهريا للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهريا المكونة من ثلاثة أفراد، ٤٥٠ جنيه شهريا للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلي دعم نقدي وخدمي علي أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقا **لما يلى:**

تكافل: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – اعدادى – ثانوي) من ٦٠-٨٠ -١٠٠ جنيه شهريا بحد أقصى ثلاثه تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨.٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣.٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

ط- <u>المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات) عام ٢٠٢٠/١٩:</u>

بلغت مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات بالموازنة نحو ٨٢.٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٦٩.٠٤٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ١٣.١٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩.١% وبزيادة قدرها نحو ٢٠.١٥٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٦٢.٠٤٣ مليون جنيه.

ي- <u>نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) عام ٢٠٢٠/١٩:</u>

بلغت نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) بالموازنة المعروض نحو ٦.٦٢٢ مليون جنيه مقابل نحو ٥.٦٣٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٩٨٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٧.٥%.

ك- <u>المنح والمساعدات في عام ٢٠٢٠/١٩:</u>

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية مخصص لها مبلغ ١٣.٧٩٤ مليون جنيه بالموازنة مقابل ٧.٧٦٧ مليون جنيه بموازنة سنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٦.٠٢٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٧.٦% وبزيادة قدرها ٣.٠٤٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ١٠.٧٤٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٨.٤%.

٣- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح لمجالات التنمية خلال(٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

ويبين ذلك الجدول (١٥) ذلك ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، إرتفاع حجم المخصص لكل بنود الدعم والمنح لمجالات التنمية وإن كان حجمه صغير، **كما يلي:**

أ- ارتفع حجم المخصص لدعم تنمية الصعيد من صفر مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٠,٢ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

ب- ارتفع حجم المخصص لدعم فائدة القروض الميسرة من ٠,٣٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٠,٤ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

ج- ارتفع حجم المخصص لدعم اسكان محدودى الدخل (مقابل المحصل وفقاً لقانون الاسكان) من ٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٣,٩ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

د- ارتفع حجم المخصص لدعم صندوق مركبات النقل السريع من ٠,٠٧٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٠,٢٤٥ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

هـ- ارتفع حجم المخصص لدعم التدريب من ٠,٠٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٠,١٢٥ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

و- دعم فائدة القروض الميسرة عام ٢٠٢٠/١٩: تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وبلغ دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٤٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبخفض قدره ١٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة خفض ٢٠%.

ز- دعم برنامج الإسكان الإجتماعي : بلغ دعم برنامج الإسكان الإجتماعى نحو ٣.٩٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودى الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية.

ح- دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع: بلغ دعم صندوق مركبات النقل السريع نحو ٢٤٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع، حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨٤ لسنة ٢٠١٠.

ويمثل هذا المبلغ الدعم المستحق لنحو ١٢ ألف سيارة بمتوسط يبلغ نحو ٢٠.٥ ألف جنيه لكل سيارة، حيث يتم خفض ثمن السيارة الجديدة بما يعادل قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليها، ويقوم الصندوق بسداد هذه الضريبة نيابة عن المستفيد.

٤- تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية خلال(٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

ويبين ذلك الجدول (١٧) ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، إرتفاع حجم المخصص لكل بنود الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية وإن كان حجمه صغير، **كما يلي:**

أ- ارتفع حجم المخصص لدعم تنشيط الصادرات من ٣,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٦ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

ب- ارتفع حجم المخصص لدعم دعم الانتاج الحربي من ١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ١,٨ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

ج- ارتفع حجم المخصص لدعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل من ١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٣,٥ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

د- ارتفع حجم المخصص لدعم مبادرة حوض النيل من ١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٣,٥ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

هـ- ارتفع حجم المخصص لدعم جهاز شئون البيئة من صفر مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ الي ٠,٠٤ مليار جنيه في عام ١٩/ ٢٠٢٠.

و- دعم تنشيط الصادرات في عام ٢٠٢٠/١٩: بلغ دعم تنشيط الصادرات المصرية٦.٠٠٠ مليون جنيه بموازنة سنة ٢٠٢٠/١٩ مقابل ٤.٠٠٠ مليون جنيه بموازنة انة ٢٠١٩/١٨ بزيادة ٢.٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٠.٠%، وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات، ويتم تدبير جانب من هذا الدعم من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقا للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

ز- دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل عام ١٩/ ٢٠٢٠: بلغ برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ٣.٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، وتستهدف موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١.٣ مليون أسرة بما يؤدى إلى خفض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

٥- تطور الأهمية النسبية للبنود الرئيسية للدعم الإجمالي (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩):

ويبين ذلك الجدول (١٨) ، ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- يستحوذ الدعم السلعي علي النسبة الأكبر من إجمالي الدعم والتي تراوحت من (٤٥,٥% - ٧٠,٢%) خلال الفترة من ٢٠١٦/١٥ إلي عام ٢٠٢٠/١٩، يليها في المرتبة الثانية دعم المنح للخدمات الاجتماعية والتي تراوحت من (٢٧,١%- ٣٩,٥%)، ثم في المرتبة الثالثة دعم والمنح للأنشطة الاقتصادية والتي تراوحت من (٢,٢%-٣,٩%)، ثم في المرتبة الرابعة دعم والمنح لمجالات التنمية والتي تراوحت من (٠,١%-١,٥%).

ب- تراجع نسبة الدعم السلعي إلي إجمالي الدعم من ٦٢,٣% في عام ١٥/ ٢٠١٦ إلي ٤٥,٥% في عام ١٩/ ٢٠٢٠، ولكن النسبة ارتفعت لباقي البنود.

المحور الرابع

آليات ترشيد الدعم عامة ودعم السلع التموينية والخبز

يعتبر الدعم هو الباب الرئيسي للفساد في الدول النامية، ويسبب عجزاً مستمراً في موازناتها العامة باستمرار، وعلاوة علي ذلك أن الجزء الأكبر منه لا يذهب إلي مستحقيه، ولذلك تسعي الدول إلي إيجاد آليات لترسيده علي الأقل في الأجل القصير، وليس إلغائه، ويوضح الجدول (١٩) تطور نسبة وحجم الدعم إلي عجز الموازنة العامة في مصر، ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن الدعم مسئول عن الجزء الأكبر من عجز الموازنة، إذ تراوحت نسبته إلي عجز الموازنة من (٥٩,٢%-٧٦,٦%).

وسوف يتم تقسيم آليات ترسيد الدعم إلي لقسمين: الأول: آليات لترشيد دعم الخبز خاصة، والثاني: آليات خاصة بترشيد الدعم عامة

القسم الأول : - آليات ترشيد دعم الخبز في مصر :

بلغ عدد الأرغفة المدعومة سنوياً ٨٧,٤ مليار رغيف، وبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات ٧٠,٦١٨ مليون فرد (٦٥,٩١٨ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يوميا، ٤,٧ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً) في عام ٢٠٢٠/١٩.

وعليه يمكن ترشيد دعم الخبز من خلال ألليات مباشرة وأخري غير مباشرة "مساعدة"، **كالأتي:**

أولاً: الآليات المباشرة: وتتم من خلال **الأتي:**

أ- **تحسين جودة الخبز:** وذلك للحد من فاقد الاستهلاك، حيث أن الجزء الأكبر من الخبز يذهب كغذاء للطيور والحيوانات، لأنه أرخص من الأعلاف، فيذهب أكثر من ٦٠% من إنتاج الخبز المدعم (فئة ال٥ قروش) كأعلاف للبهائم، لأنه أرخص سعرا من الأعلاف والتي يصل سعر الطن منها أكثر من ٤٤٠٠ جنيه للطن، على إثر ارتفاع أسعار الذرة الصفراء وفول الصويا عالمياً.

ب- رفع سعر الرغيف إلي (٢٥) قرش بدل من خمسة قروش: وعليه سيتم تقليل الدعم المقدم للرغيف من (٥٧) قرش إلي (٣٧) قرش، مما سيؤدي إلي توفير ١٧,٥ مليار جنيه مصري من دعم الخبز= ٠,٢٠ وفر في الدعم X (٨٧,٤) مليار رغيف سنوياً= ١٧,٥ مليار جنيه.

ثانياً: آليات غير مباشرة:

أ- إشراك الأفران الخاصة في توزيع الخبز في المنظومة الجديدة، وذلك لزيادة المنافسة، مما يترتب عليه تحسين الجودة، وتقليل من الفساد الإداري الذي يمارسه موظفي التموين بالمحليات.

ب- زيادة **المساحات** المزروعة من القمح، وذلك بزيادة دعم المزارعين.

ج- تقليل **الفقد** عند حصاد القمح باستخدام الأساليب الحديثة، وعدم إستخدام الأساليب التقليدية.

د- إستخدام **الأساليب** الحديثة في التخزين، وباستخدام الصوامع المعدنية، بدل من الشون الترابية والتي يكثر فيها الفاقد والسرقة، فقد أُهدر ٣٢٣ مليون جنيه نتيجة لفساد الصوامع عام ٢٠١٧.

هـ- تحرير أسعار الدقيق: الأمر الذي سيؤدي إلي توفير أكثر من مليون ونصف مليون طن سنويا من القمح، أي ما يزيد عن ٣ مليارات جنيه، فضلا عن القضاء علي مافيا تهريب الدقيق.

ويبدأ تحرير تداول الدقيق بشراء المطاحن للقمح بالسعر الحر ثم تقوم المخابز بشراء الدقيق المُنتج بالسعر الحر أيضاً ما يؤدي لتحسين جودة المنتج والقضاء على تهريب الدقيق المُدعم وتقليل الفاقد بنسبة تتراوح بين ٥% إلى ١٠% من إجمالي كميات القمح التى تستهلك فى إنتاج الخبز المُدعم.

و- إلغاء الفئات التالية وأسرهم من منظومة الدعم نهائياً:

- ✓ كل من بلغ إجمالي دخله السنوي ٧٢ ألف جنيه فأكثر (خمسة أضعاف الحد الأدني للأجور).
- ✓ بالنسبة لأصحاب المهن الحرة (المحامين والأطباء والحرفيين: كل من كان له مكتب أو عيادة أو ورشة مر علي إنشائها عشر سنوات فأكثر).
- ✓ رب أسرة يمتلك حيازة زراعية بعشر أفدنة فأكثر.
- ✓ أسر تمتلك وحدات إنتاجية تستخدم فيها أكثر من ١٠ أفراد.
- ✓ أسر تمتلك سجلات تصدير واستيراد.
- ✓ أسر أمضي عائلها (مؤهلات عليا) أكثر من عشر سنوات عمل في الخارج.
- ✓ رب أسرة يمتلك سيارة يزيد ثمنها عن ٥٠٠ ألف جنيه.
- ✓ أسر يمتلكون أكثر من خمس شقق للإيجار أو التمليك).
- ✓ من يتلقي معاشاً ٦٠٠٠ جنيه فأكثر.

ز- توفير غير المباشر: توفير ملايين تصرف كمرتبات كانت تدفع للجهاز الإداري العامل في المنظومة القديمة، بالإضافة إلي الحد من الفساد، والروتين والبيروقراطية.

القسم الثانى :- آليات ترشيد دعم السلع التموينية:

توجد العديد من الآليات لإصلاح منظومة دعم السلع التموينية، ومنها: تطبيق الشمول المالي، وتطبيق الدعم النقدي المشروط.

٢-١- أدوات الشمول المالي لإصلاح منظومة دعم السلع التموينية:

تتضمن محور إصلاح نظام البطاقة التموينية وذلك من خلال تسجيل جميع المستفيدين علي قاعدة بيانات دقيقة وحذف غير المستحقين من خلال الاستعانة بحركة دخول وخروج الأموال من الحسابات البنكية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لتحديد الفئات المستهدفة والأولي بتقديم الدعم واصدار كروت ذكية خاصة للفئات المستهدفة حتي تتمكن من الحصول علي الدعم، وبالفعل بدأ استخدام الكارت الذكي في توزيع السلع التموينية وكذلك صرف الخبز علي البطاقة الذكية دون غيرها والذي خفض عملية تسريب الدقيق والسلع الغذائية الأخري، من خلال الوسطاء وذلك بتشديد الرقابة الإلكترونية وقد تحول نظام الدعم من النظام السلعي إلي الدعم النقدي بحيث يكون علي المواطن اختيار السلع المناسبة له دون غيرها وأيضا عمل ذلك علي تشديد الرقابة علي جهات الصرفوهنا وقد حققت مشروع البطاقة الذكية نجاحا كبيراً من حيث حصر الكميات المنصرفة والمستفيدين الحقيقين وتقليل مجال تسريب السلع التموينية[٢٨].

٢-٢- الدعم النقدي المشروط (وليس المطلق ولا المالي) كآلية لترشيد الدعم عامة:

مشروع الدعم النقدي الجديد المشروط: يعتبر حل قصير أو متوسط الأجل، علي أن يتم إلغاء الدعم كلية في الأجل الطويل.

ويري الباحث أن تطبيق الدعم النقدي المشروط من البداية صعب جداً لعدم توافر قاعدة بيانات دقيقة عن مستحقي الدعم فعلاً، ولكن يتم التطبيق علي مرحلتين، **هما:**

الأولي: الدعم النقدي (مؤجل الشروط)- بعد استبعاد الفئات السابق ذكرها وأسرهم من منظومة الدعم نهائياً- وتستمر لثلاث سنوات.

الثانية: يتم فيها تطبيق الدعم النقدي المشروط، بعد تحديث وتنقية البيانات واستبعاد من ينطبق عليه شروط الاستبعاد.

ملحوظة هامة: لن يأخذ صاحب البطاقة قيمة الدعم النقدي أموالاً في يده، حتي تضمن الحكومة أنه سوف يشتري بها سلعاً لأسرته، وإلا اشتري بها أشياء أخري خاصة به.

أولاً: مفهوم الدعم النقدي الجديد وأهدافه والفوائد منه:

أ- مفهوم الدعم النقدي المشروط وهدفه: هو تحويل الدعم الذي تقدمه الحكومة للمستحقين من عيني في صورة سلع ومنتجات غذائية إلى دعم نقدي في صورة مبالغ نقدية "كاش"، على أن يتم ربط صرف هذا الدعم بشروط وكلمة مشروط من المحتمل أن تعني مشروط من حيث أوجه الصرف أو ضوابط حول من يستحقه أو الأثنين معا، وهذا متوقف على السيناريو الذي ستنتهي إليه الدراسة الحكومية في هذا الشأن حول الضوابط الخاصة بالتطبيق. **والهدف** منه **وهو** خدمة الفئات الأولى بالرعاية ووصول الدعم إلى مستحقيه بشكل أكثر كفاءة(٢٩).

أو هو قيام الحكومة بتحديد الفقراء المستحقون للدعم، ثم تحدد قيمة استهلاكهم من السلع المدعمة كرغيف الخبز، وتلغي الدعم الممنوح للرغيف فيصبح سعره هو السعر «الطبيعي» الذي يحدده العرض والطلب، ويعوض الفقراء بمبالغ نقدية، ينفقونها كما يشاءون.

ت- فوائد (مزايا الدعم النقدي المشروط) للحكومة والمواطنين(٣٠):

- **<u>بالنسبة للدولة:</u>**

✓ ترشيد كبير في النفقات التي تتعلق بتكاليف طرح المناقصات لتوفير السلع العينية ونفقات اللجان التي تعقد لفرز المنتجات.

✓ القضاء على فكرة وجود أكثر من سعر للسلعة الواحدة بين مكاتب التموين والسوق الحر.

- **<u>بالنسبة للمواطن:</u>**

✓ تعطي له فرصة الحصول على مبالغ "كاش" يحدد بها نوعية السلع التي يرغب في شراؤها دون التقيد بمكاتب التموين أو منافذ بيع سلع ومنتجات محددة، وفقا للجودة التي ترضيه.

✓ القضاء على تزاحم المواطنين أمام مكاتب التموين وفرص التلاعب بالدعم العيني.

ثانياً: مبررات التحول الي الدعم النقدي:

تتمثل أهم مبررات التحول إلي الدعم النقدي المشروط، في **المبررات التالية**(٣١):

أ- الدعم سيصل لمستحقيه فقط.
ب- خفض تكلفة توزيع الدعم.
ج- الحد من الهدر والفساد.
د- تقليل الاستهلاك.
هـ- منح حرية الاختيار للمستهلك.
و- تخصيص أفضل للموارد على المستوى الوطني.
ز- إمكانية استغلال الدعم كحافز.
ز- إحساس المواطنين بقيمة الدعم.
ح- تسهيل المحاسبة وإغلاق الثغرات.
ط- سيرا على خطى دول العالم المتقدم.

ي- الحد من عجز الموازنة.

ك- تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية بفضل وجود سعر واحد معلن ومعروف لكل سلعة أو خدمة والذي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق.

ل- المحافظة على الحوافز السعرية السليمة لكل من منتجي السلعة أو الخدمة ومستهلكيها.

م- المساعدة فى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، والحد من عمالة الأطفال.

ثالثاً: عيوب (صعوبات أو معوقات) تطبيق الدعم النقدي:

إن الدعم بشقيه (العيني والنقدي)، في مصر تحديدا، في أغلب الأحيان لا يصل لمستحقيه، وما يصل منه لمستحقيه، سواء العيني منه أو النقدي، تكون تكلفة توصيله لمستحقيه أعلى بكثير من العائد أو الأهداف المرجو تحقيقها، هذا بالإضافة إلى السلبيات الأساسية المصاحبة للدعم؛ والتي أهمها تشوه هيكل الأسعار، وتعطيل جزئي لقوى للسوق، وسوء تخصيص الموارد، وعليه تتمثل أهم صعوبات تطبيق الدعم النقدي، في **الأتي**[٣٢]:

أ- يحتاج لقواعد بيانات دقيقة وصادقة عن الفقراء المستحقين، وما هي آلية تحديدهم.

ب- أسهل في السرقة والتسرّب خاصة مع فساد قواعد بيانات الفقراء، حيث إن ظاهرة تصويت الموتى في الانتخابات خير دليل، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تدعم الوقود للمنتج وليس للمستهلك ولكنها مازالت تدعمه كسلعة استراتيجية، ولكن إن كان للدعم النقدي عيوب فهي أقل من عيوب الدعم العيني.

رابعاً- شروط الدعم النقدي المشروط:

ومن بين الشروط اللازمة لصرف الدعم النقدي بموجب التشريع الجديد، إلتحاق أبناء الأسرة المدرجة في برنامج الدعم بالمدراس وحضورهم ٨٠% من فترة الدراسة، وذلك من أجل تقليل التسرب من التعليم، وتردد الأم على الوحدة الصحية وتلقيها العلاج المحدد بداية من فترة الحمل وحتى ٦ سنوات، وذلك لتحسين الأوضاع الصحية.

ويلزم التشريع الجديد الحكومة المصرية بمراجعة المستفيدين من الدعم كل ٣ سنوات، واستبعاد الأسر غير المستحقة بعد إنتهاء تلك الفترة. وينص أيضاً القانون الجديد على قيام الحكومة بتوفير فرص عمل للأسرة التي جرى استبعادها من الدعم عقب مرور ٣ سنوات، مع إلغاء الدعم نهائياً بالنسبة للأسرة التي ترفض فرصة العمل لـ٣ مرات، وأعلنت الحكومة المصرية إنتهاءها من إعادة

تسجيل وتحديث بيانات ٨٠% عدد مستحقي الضمان الاجتماعي البالغ عددهم حالياً ١.٢ مليون أسرة، للتأكد من استحقاقهم للدعم من عدمه.

خامساً: حجم الدعم النقدي(٢٠٠ جنيه) وآلية تنفيذه:

يبلغ الدعم المقدم الآن ١٤٠ جنيه للفرد(٩٠ جنيها في الخبز و٥٠ جنيها في السلع التموينية للفرد الواحد بالبطاقة التموينية)، ولكن حجم الدعم النقدي المقترح من الحكومة هو ٢٠٠ جنيه للفرد.

وسيحصل صاحب البطاقة علي ثمن الرغيف كاملا ٦٢ قرشا بدلا من أن كان يحول إلى نقطة خبز بـ١٠ قروش، وبالتالي يحصل علي كامل حقه من الدعم، ستتيح المنظومة الجديدة للمواطن حصته من الخبز نقدا داخل بطاقة التموين، وسيقوم صاحب المخبز بخصم قيمة رغيف الخبز نقدا من بطاقة المواطن مقابل كل رغيف يحصل عليه بشكل مباشر لينزل في رصيد صاحب المخبز يوميا.

وستتضمن المنظومة الجديدة مزايا كبيرة لصالح أصحاب المخابز والمواطنين، كما أنها تتيح المواطن الحرية كاملة في تحديد أولويات إنفاقه للدعم النقدي المخصص له داخل بطاقة التموين.

وتقضي منظومة الدعم النقدي الجديدة بحصول المواطن على قيمة الدعم (سلع – خبز) نقدا غير مقيد الشراء بحيث يستطيع المواطن شراء السلع والخبز بالسعر الحر من المنافذ التابعة، منها: المجمعات الاستهلاكية ومنافذ جمعيتي وتجار التموين والمخابز.

وفي النظام الجديد سيتم تحويل ماكينة صرف الخبز إلى نقطة بيع مجرد ما يتم الصرف يتم تحويل قيمة مبلغ الخبز إلى حساب صاحب المخبز مباشرة، بدلا من أن تذهب كل مبيعات ماكينات الصرف الخاصة بالمخابز إلى هيئة السلع التموينة، ويتم عمل مقاصة ويخصم قيمة الدقيق، ويتم تحويل فارق قيمة الإنتاج إلى صاحب المخبز.

وسيتم في هذا النظام الجديد منح أول ٤ أفراد بكل بطاقة تموينية ٥٠ جنيها مع إلزامه بشراء سلع تموينية بمبلغ الدعم يعد "دعم نقدى مشروط"، وليس دعم عيني أو نقدي مطلق، مشيرا إلى أن الدعم النقدي المشروط أفضل أشكال الدعم لضمان تأمين الغذاء للأسر الأكثر احتياجا.

سادساً: آليات تحديد المستحقين للدعم النقدي[٣٣]:

تشير التجارب الدولية إلى وجود آليات عديدة لتحديد المستحقين للدعم تعتمد في ذلك:

أ- مؤشرات تقريبية تدل على دخل أو إنفاق الأسرة وتساعد في تحديد مستوى معيشتها ويكون من الصعب التلاعب فيها كخصائص المسكن أو معدل استهلاك الكهرباء والغاز وفواتير التليفونات.

ب- الاستعانة بالمسئولين في المجتمع المحلي في تحديد الأسر المستحقة للدعم في ضوء معرفتهم بالظروف المعيشية لكل منها أو الاستهداف الجغرافي للأسر المستحقة للدعم في حالات التركز الجغرافي للفقر أو في المناطق التي تنتشر بها عمالة الأطفال.

ج- الاستهداف الديموجرافي للأسر الفقيرة باستخدام مؤشرات معينة مثل سن رب الأسرة وعدد أطفالها خاصة الفتيات أو من خلال ما يعرف بالاستهداف/الاختيار الذاتي لدعم السلع والخدمات التي من المتوقع أن يقل طلب المستهلك عليها كلما ارتفع دخله، كلما اتسمت الآلية المستخدمة بالدقة في استهداف الفقراء، ارتفعت تكلفتها المالية والإدارية، نظرا لما تتطلبه من جمع قدر كبير من المعلومات عن المستحقين للدعم والتحقق من صحة هذه المعلومات وتحديثها باستمرار، كما أن بعض آليات الاستهداف تطلب الإعلان عن الأسر المستحقة للدعم، مما يمثل لبعضها حرجا اجتماعيا شديدا قد يحول دون مطالبتها بحقها في الدعم رغم استحقاقها له.

د- اتباع الاستهداف الذاتي والجغرافي معا، وذلك ببيع السلع الرديئة المدعومة في الأحياء الفقيرة.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

تبين من البحث صحة **الفرضية القائلة:**

إمكانية إيجاد آليات لترشيد الدعم وخاصة دعم السلع التموينية والخبز في مصر

فطرح البحث آليات لترشيد دعم الخبز ودعم السلع التموينية وحدد أكثرها ملائمة لمصر، **كالأتي:**

١- آليات ترشيد دعم الخبز:

يمكن ترشيد دعم الخبز من خلال آليات مباشرة وأخري غير مباشرة "مساعدة"، **كالأتي:**

أولاً: الآليات المباشرة: وتتم من خلال **الأتي:**

أ- تحسين جودة الخبز: وذلك من أجل الحد من فاقد الاستهلاك، حيث أن الجزء الأكبر من الخبز يذهب كغذاء للطيور والحيوانات، لأنه أرخص من الأعلاف، فيذهب أكثر من ٦٠% من إنتاج الخبز المدعم (فئة ال٥ قروش) كأعلاف للبهائم، لأنه أرخص سعرا من الأعلاف والتي يصل سعر الطن منها أكثر من ٤٤٠٠ جنيه للطن، على إثر ارتفاع أسعار الذرة الصفراء وفول الصويا.

ب- رفع سعر الرغيف إلي (٢٥) قرش بدل من خمسة قروش: وعليه سيتم تقليل الدعم المقدم للرغيف من (٥٧) قرش إلي (٣٧) قرش، مما سيؤدي إلي توفير ١٧,٥ مليار جنيه مصري من دعم الخبز= ٠,٢٠ وفر في الدعم X (٨٧,٤) مليار رغيف سنوياً= ١٧,٥ مليار جنيه.

ثانياً: آليات غير مباشرة:

أ- إشراك الأفران الخاصة في توزيع الخبز في المنظومة الجديدة، وذلك لزيادة المنافسة، مما يترتب عليه تحسين الجودة، وتقليل من الفساد الإداري الذي يمارسه موظفي التموين بالمحليات.

ب- زيادة **المساحات** المزروعة من القمح، وذلك بزيادة دعم المزارعين.

ج- تقليل **الفقد** عند حصاد القمح باستخدام الأساليب الحديثة، وعدم إستخدام الأساليب التقليدية.

د- إستخدام الأساليب الحديثة في التخزين، وباستخدام الصوامع المعدنية، بدل من الشون الترابية والتي يكثر فيها الفاقد والسرقة، فقد أُهدر ٣٢٣ مليون جنيه نتيجة لفساد الصوامع عام ٢٠١٧.

هـ- تحرير أسعار الدقيق: الأمر الذي سيؤدي إلي توفير أكثر من مليون ونصف مليون طن سنويا من القمح، أي ما يزيد عن ٣ مليارات جنيه، فضلا عن القضاء علي مافيا تهريب الدقيق.

و- إلغاء الفئات التالية وأسرهم من منظومة الدعم نهائياً:

- ✓ كل من بلغ إجمالي دخله السنوي ٧٢ ألف جنيه فأكثر (خمسة أضعاف الحد الأدني للأجور).

- ✓ بالنسبة لأصحاب المهن الحرة (المحامين والأطباء والحرفيين: كل من كان له مكتب أو عيادة أو ورشة مر علي إنشائها عشر سنوات فأكثر).
- ✓ رب أسرة يمتلك حيازة زراعية بعشر أفدنة فأكثر.
- ✓ أسر تمتلك وحدات إنتاجية تستخدم فيها أكثر من ١٠ أفراد.
- ✓ أسر تمتلك سجلات تصدير واستيراد.
- ✓ أسر أمضي عائلها (مؤهلات عليا) أكثر من عشر سنوات عمل في الخارج.
- ✓ رب أسرة يمتلك سيارة يزيد ثمنها عن ٥٠٠ ألف جنيه.
- ✓ أسر يمتلكون أكثر من خمس شقق للإيجار أو التمليك).
- ✓ من يتلقي معاشاً ٦٠٠٠ جنيه فأكثر.

٢- آليات ترشيد دعم السلع التموينية:

كان الدعم النقدي المشروط هو أنسب الآليات، لأنه يساعد ليس فقط على تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر في الأجل القصير، ولكن أيضا على تراكم رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يحقق قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. ويستلزم هذا التحول تحقيق إصلاحات اقتصادية هيكلية تساعد على توفير فرص عمل جديدة، ورفع مستويات الدخول، وتحسين نمط توزيع الدخل، وتطوير القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هياكل الأجور المختلفة.

٣- مبررات التخلي عن سياسة الدعم الحالية (العيني أو السعري):

يرجع التخلي عن سياسة الدعم الحالية (العيني)، لما لها من عيوب، **وأهمها:**

أ- خفض الكفاءة الاقتصادية: بسبب سوء تخصيص الموارد نتيجة لتشوه الأسعار، والمغالاة في الاستهلاك، وتربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين.

ب- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية: فتتحيز سياسة الدعم الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويستفيد منها سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف، ويستحوذ المواطنون في الوجه البحري على النصيب الأكبر منها بالمقارنة بالمقيمين في الصعيد.

ج- كما أن دعم الغذاء لا يعود بالضرورة على الفقراء، وعدم كفاية الحصص التموينية لتغطية إحتياجات الأسر، لأن الدولة ترى أنها مسئولة فقط عن توصيل الحد الأدنى من الغذاء.

د- كما أن عدم وجود تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه فى تحديد طبقات الاستهداف طبقا لمستويات دخول الأفراد، سواء فى القطاع الحكومى أو الريفى أو القطاع الخاص.

هـ- يساعد علي تهريب السلع التموينية، كما أن بيانات وزارة التموين تشير إلى أن نحو ١٥% من حاملى البطاقات التموينية لا يستخدمونها كما أن هناك أفرادًا فى بعض الأسر غير مدرجين على هذه البطاقات، وكذلك أعداد كبيرة من المتوفين والمسافرين للخارج.

- **التوصيات:**

١- ضرورة التحول إلي الدعم النقدي المشروط، وذلك لفوائده المتعددة، ومنها، تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية بفضل وجود سعر واحد معلن ومعروف لكل سلعة أو خدمة والذي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق، والمحافظة على الحوافز السعرية السليمة لكل من منتجي السلعة أو الخدمة ومستهلكيها. كما أنه يساعد على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والانتظام فيه، وتحسين الرعاية الصحية الوقائية، والحد من عمالة الأطفال.

٢- ضرورة وضع جدول زمني تفصيلي للإجراءات التي سوف تتبع لتطبيق الدعم النقدي المشروط.

٣- الاستفادة من الخبرة الدولية في تحديد شروط استحقاق الدعم النقدي، والآليات المستخدمة لاستهداف المستحقين للدعم، والمعايير المطبقة في تحديد قيمة الدعم النقدي.

٤- ضرورة تحديد الأسر المستحقة للدعم واستبعاد الأسر غير المستحقة بدقة.

٥- ضرورة الإسراع باستكمال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة مرتفعة الإنتاجية، ورفع مستويات الدخول، وتحسين نمط توزيع الدخل، تطوير القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

المراجـــــــــــع

(١) وزارة الزراعة، كتاب إحصاءات المحاصيل الرئيسية في مصر، سنوات مختلفة.

(٢) صبري محمد خليل، الدعم الاقتصادي الحكومي في الفكر الاقتصادي المقارن، ٢٠١٣، (بدون بيانات نشر)، ص ٥١.

(٣) أحمد الخطيب، سياسة دعم الخبز والبدائل الاقتصادية والفنية الممكنة، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

(٤) سونيا محمد علي، وعلي أحمد إبراهيم، وعلي عبد الرحمن، ١٩٩٨" حسن إدارة دعم الغذاء في مصر" مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٤٤٩-٤٥٠ جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع، يناير/إبريل، ص ٥٦.

(٥) جلال أمين، الدعم النقدي، ٢٠٠٧، (بدون بيانات نشر)، ص ٤٤.

(٦) إبراهيم العيسوي، "أضواء جديدة على قضية الدعم في مصر" ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين عن السياسة المالية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٥، ص ٢٣.

(٧) أمنية حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر. ورقة عمل رقم (١٠٥(، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ٢-٣.

(٨) وزارة المالية، الحساب الختامي، ٢٠٢٠.

(9)Harik, Iliya. 1992. Subsidization policies in Egypt: Neither economic growth nor distribution. International Journal of Middle East Studies 24, no.3, p.34.

(١٠) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(١١) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(١٢) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(١٣) فوزى حليم رزق ، " سياسات الإصلاح الاقتصادى للدعم الغذائى فى مصر" ، مصر المعاصرة- العدد ٤٤٩-٤٥٠، السنة التاسعة والثمانون- القاهرة يناير/أبريل(١٩٩٨)، ص ٢٣.

(١٤) طلعت الدمرداش إبراهيم، "تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام على الخدمات الصحية وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد الثامن والعشرين- العدد الثانى- الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يوليو (٢٠٠٠) ص ٢٩.

(١٥) إ/يهاب محمد يونس،" نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر"، مجلة النهضة، العدد الثاني، ابريل، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٤-١٥.

(١٦) نيكولاس ستيرن، "توسيع جدول أعمال تخفيض أعداد الفقراء: زيادة الفرص والتمكين والأمان"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، ديسمبر(٢٠٠٠)، ص ٢١.

(١٧) لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، عبد الله شحاتة، "قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر"، (إصلاح المالية العامة في مصر)، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،-(مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، (٧-٨ يونية ٢٠٠٥.(

(١٨) وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(١٩) كريمان حمدي حسين طاحون، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير ، (كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١١)، ص ٥٧.

(٢٠) محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة"، دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ١١٦.

(٢١) الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية، عام ٢٠١٩.

(٢٢) انظر في ذلك: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٩.

- احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.

(23) Shehata, Abd Allah, "The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt", (the Egyptian Center for Economic Department), (ECES), (2007).p.7.

(٢٤) أنظر في ذلك: - وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

(٢٥) وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية، الكتاب الإحصائي السنوي للمحاصيل الزراعية، سنوات مختلفة .

(٢٦) وزارة المالية، الحسابات الختامية، ٢٠٢٠/١٩.

(٢٧) وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، للعام المالي ٢٠٢٠/١٩ .

(٢٨) رامي حسني الأزهري، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، (كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، ٢٠١١)، ص١٦٤.

(٢٩)أمنية حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

(٣٠) رئاسة الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي حول الدعم الحكومي المقدم على أنابيب البوتاجاز، مايو ٢٠٠٩.

(٣١) أمنية حلمي، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

(٣٢) أحمد الخطيب، سياسة دعم الخبز والبدائل الاقتصادية والفنية الممكنة، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

(٣٣) أحمد عبد الوهاب، وأسماء البنا، سياسات الدعم في مصر، **المركز المصري لدراسات السياسات العامة**، ٢٠١٩، ص ٣٣..

الملحق

جـدول (١) تطور دعم المنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة خلال (٢٠١١ –٢٠٢٠)

"مليار جنيه"

السنة	إجمالي الدعم مليار جنيه	دعم المواد البترولية		
		مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	معدل التغير%
٢٠١١	١٢٣.١	٦٧.٧	٥٥.٠	%١.٧
٢٠١٢	١٥٠.٢	٩٥.٥	٦٣.٦	%٤١.٢
٢٠١٣	١٧٠.٨	١٢٠	٧٠.٣	%٢٥.٧
٢٠١٤	١٨٧.٧	١٤٢	٧٥.٧	%١٨.٣
٢٠١٥	١٩٨.٦	١٠٠.٣	٥٠.٥	-%٢٩.٤
٢٠١٦	٢٠١	٥١.١	٢٥.٤	-%٤٩.١
٢٠١٧	٢٧٦.٧	١١٥	٤١.٦	%١٢٥.١
٢٠١٨	٣٣١.٤	١٢٠.١	٣٦.٢	%٤.٤
٢٠١٩	٣٣٢.٣	٨٩.١	٢٦.٨	-%٢٥.٨
٢٠٢٠	٣٢٧.٧	٥٣	١٦.٢	-%٤٠.٥

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

جـدول (٢) تطـور دعـم السلع التموينية والخبز خلال الفترة (٢٠١١/٠١٠ –٢٠٢٠/٠١٩)

"مليار جنيه"

البند	اجمالي الدعم مليار جنيه	دعم السلع التموينية والخبز		
		مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	معدل التغير%
٢٠١١	١٢٣.١	٣٢.٧	٢٦.٦	٩٤.٦
٢٠١٢	١٥٠.٢	٣٠.٣	٢٠.٢	-٧.٤
٢٠١٣	١٧٠.٨	٣٢.٦	١٩.١	٧.٦
٢٠١٤	١٨٧.٧	٣٠.٨	١٦.٤	-٥.٥
٢٠١٥	١٩٨.٦	٣٩.٤	١٩.٨	٢٧.٩
٢٠١٦	٢٠١	٤٢.٧	٢١.٢	٨.٤
٢٠١٧	٢٧٦.٧	٤٧.٥	١٧.٢	١١.٣
٢٠١٨	٣٣١.٤	٨٢.١	٢٤.٨	٧٢.٩
٢٠١٩	٣٣٢.٣	٨٦.٢	٢٥.٩	٥
٢٠٢٠	٣٢٧.٧	٨٩	٢٧.٢	٣.٣

المصدر: – وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

جدول (٣) تطور الدعم في مصر قبل وبعد تحرير سعر الصرف خلال عامي (٢٠١١، ٢٠١٦)

البيان	٢٠١١	٢٠١٦	التغير"مليار دولار"	معدل التغير %
إجمالي الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٣.١	٢٠١	٧٧.٩	٦٣.٣
دعم السلع التموينية "مليار جنيه"	٣٢.٧	٤٢.٧	١٠	٣٠.٦
دعم المنتجات البترولية "مليار جنيه"	٦٧.٧	٦١.٧	٦-	٨.٨-
دعم الكهرباء "مليار جنيه"	٧٤	٣١.١	٤٢.٩-	٥٨-
لتر بنزين ٨٠ "بالجنيه"	٠.٩	٢.٣٥	١.٤٥	١٦١.١
لتر بنزين ٩٢ "بالجنيه"	١.٨٥	٣.٥	١.٦٥	٨٩.٢
لتر بنزين ٩٥ "بالجنيه"	٥.٨٥	٦.٢٥	٠.٤٠	٦.٨
لتر السولار "بالجنيه"	١.١٠	٢.٣٥	١.٢٥	١١٣.٦
المتر المكعب من غاز السيارات "بالجنيه"	٠.٤٠	١.٦٠	١.٢٠	٣٠٠
أسطوانة البوتاجاز المنزلي "بالجنيه"	٣.٥	١٥	١١.٥٠	٣٢٨.٦

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

جـدول (٤) أهم أنواع الدعم ونسبته إلي إجمالي الدعم في مصر خلال الفترة (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

بنود الدعم	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	مليار جنيه	% من إجمالي الدعم	مليار جنيه	% من إجمالي الدعم
دعم المواد البترولية	٥١.١	٢٥.٤	١١٥	٤١.٦	١٢٠.١	٣٦.٢	٨٩	٢٦.٨	٥٣	١٦.٢
دعم قطاع الكهرباء	٢٨.٥	١٤.٢	٢٧.٦	١٠.٠	٣٠	٩.١	١٦	٤.٨	٤	١.٢
دعم السلع التموينية	٤٢.٧	٢١.٢	٤٧.٥	١٧.٢	٨٢.١	٢٤.٨	٨٦.٢	٢٦	٨٩	٢٧.٢
دعم الصادرات	٣.٧	١.٨	٣.٣	١.٢	٢.٣	٠.٧	٤	١.٢	٦	١.٨
باقي برامج الدعم	٧٥	٣٧.٣	٨٣.٣	٣٠.١	٩٦.٩	٢٩.٢	١٣٧.١	٤١.٢	١٧٥.٧	٥٣.٦
الإجمالي	٢٠١	١٠٠	٢٧٦.٧	١٠٠	٣٣١.٤	١٠٠	٣٣٢.٣	١٠٠	٣٢٧.٧	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (٥) تطور حجم ونسب الإنفاق علي الصحة والتعليم إلي الدعم في الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠) "مليار جنيه"

السنة	الإنفاق العام مليار جنيه	الإنفاق علي الصحة		الإنفاق علي التعليم		إجمالي الدعم		نسبة الإنفاق علي الصحة والتعليم معاً إلي الدعم %
		مليار جنيه	% من الانفاق العام	مليار جنيه	% من الانفاق العام	مليار جنيه	% من الإنفاق العام	
٢٠١٣	٥٨٨.٢	٣٠.٣	٥.٢	٦٧.٦	١١.٥	١٧٠.٨	٢٩.٠	٥٧.٣
٢٠١٤	٧٠١.٥	٣١.٢	٤.٤	٦٩.٣	٩.٩	١٨٧.٧	٢٦.٨	٥٣.٥
٢٠١٥	٧٣٣.٤	٣٦.١	٤.٩	٧٢.٩	٩.٩	١٩٨.٦	٢٧.١	٥٤.٩
٢٠١٦	٨١٧.٩	٤٣.٩	٥.٤	٩٧.٢	١١.٩	٢٠١	٢٤.٦	٧٠.٢
٢٠١٧	١٠٣٢	٥٤.١	٥.٢	١٠٣.٧	١٠	٢٧٦.٧	٢٦.٨	٥٧.٠
٢٠١٨	١٢٣٤	٦٠.٨	٤.٩	١٠٩.٢	٨.٨	٣٣١.٤	٢٦.٩	٥١.٣
٢٠١٩	١٤٢٤	٦١.٨	٤.٣	١١٥.٧	٨.١	٣٣٢.٣	٢٣.٣	٥٣.٤
٢٠٢٠	١٤٢٦	٧٣.١	٥.١	١٣٢.١	٩.٣	٣٢٧,٧	٢٣	٦٢.٦

المصدر: – مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الاصلاح الاقتصادي في مصر: النتائج والتحديات، عدد ٤٢، فبراير ٢٠١٨، ص ١٩، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.
– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

جدول (٦) تطورحجم ونسب الإنفاق علي الصحة والتعليم إلي دعم الطاقة في الفترة (٢٠١٨/٢٠١٧- ٢٠٢٠/٢٠١٩) "مليارجنيه"

السنة	دعم الطاقة			الإنفاق علي التعليم				الإنفاق علي الصحة			
	البترول مليار جنيه	الكهرباء مليار جنيه	البترول + الكهرباء	مليار جنيه	% من البترول	% من الكهرباء	% من البترول والكهرباء	مليار جنيه	% من البترول	% من الكهرباء	% من البترول والكهرباء
٢٠١٨/١٧	١٢٠,١	٣٠	١٥٠,١	١٠٩.٢	٩٠,٩	٣٦٤	٧٢,٨	٦٠.٨	٨٣,٣	٢٠٢,٧	٤٠,٥
٢٠١٩/١٨	٨٩	١٦	١٠٥	١١٥.٧	١٣٠	٧٢٣	١١٠,٢	٦١.٨	٦٩,٤	٣٨٦,٣	٥٨,٩
٢٠٢٠/١٩	٥٣	٤	٥٧	١٣٢.١	٢٤٩,٢	٣٣٠٣	٢٣١,٨	٧٣.١	١٣٨	١٨٢٨	١٢٨,٣

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (٧)

حجم إنتاج واستهلاك واستيراد القمح ونسبة الإكتفاء الذاتي في مصر خلال (٢٠٠٠-٢٠١٨)

السنة	الانتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الاستيراد مليون طن	نسبة الاكتفاء الذاتي %	نسبة الاستيراد %	عدد السكان مليون	معدل استهلاك الفرد كجم سنوياً
٢٠٠٠	٦.٤	١٢.٨	٦.٤	٥٠	٥٠	٦٨.٨	١٨٦.٠
٢٠٠١	٦.١	١٢.٩	٦.٨	٤٧.٣	٥٢.٧	٧٠.٢	١٨٣.٨
٢٠٠٢	٦.٣	١٣.٣	٧	٤٧.٤	٥٢.٦	٧١.٥	١٨٦.٠
٢٠٠٣	٦.٤	١٣.٦	٧.٢	٤٧.١	٥٢.٩	٧٢.٨	١٨٦.٨
٢٠٠٤	٧.٢	١٤	٦.٨	٥١.٤	٤٨.٦	٧٤.٢	١٨٨.٧
٢٠٠٥	٨.٢	١٤.٥	٦.٣	٥٦.٦	٤٣.٤	٧٥.٥	١٩٢.١
٢٠٠٦	٨.٢	١٥	٦.٨	٥٤.٧	٤٥.٣	٧٦.٩	١٩٥.١
٢٠٠٧	٧.٤	١٥.٢	٧.٨	٤٨.٧	٥١.٣	٧٨.٢	١٩٤.٤
٢٠٠٨	٨	١٥.٨	٧.٨	٥٠.٦	٤٩.٤	٧٩.٦	١٩٨.٥
٢٠٠٩	٨.٥	١٦.١	٧.٦	٥٢.٨	٤٧.٢	٨١.١	١٩٨.٥
٢٠١٠	٧.٢	١٦.٥	٩.٣	٤٣.٦	٥٦.٤	٨٢.٨	١٩٩.٣
٢٠١١	٨.٤	١٦.٩	٨.٥	٤٩.٧	٥٠.٣	٨٤.٥	٢٠٠.٠
٢٠١٢	٨.٥	١٧.٢	٨.٧	٤٩.٤	٥٠.٦	٨٦.٤	١٩٩.١
٢٠١٣	٨.٣	١٥.٧	٧.٤	٥٢.٩	٤٧.١	٨٨.٤	١٧٧.٦
٢٠١٤	٨.٣	١٥.٩	٧.٦	٥٢.٢	٤٧.٨	٩٠.٤	١٧٥.٩
٢٠١٥	٨.١	١٦.٥	٨.٤	٤٩.١	٥٠.٩	٩٢.٤	١٧٨.٦
٢٠١٦	٧.٦	١٦	٨.٤	٤٧.٥	٥٢.٥	٩٤.٤	١٦٩.٥
٢٠١٧	٨.٤	١٨.٩	١٠.٥	٤٤.٤	٥٥.٦	٩٦.٤	١٩٦.١
٢٠١٨	٨.٨	١٩.٨	١١	٤٤.٤	٥٥.٦	٩٨.٤	٢٠١.٢
متوسط	٧.٧	١٥.٦	٧.٩	٤٩.٥	٥٠.٥	٨٢.٣	١٨٩.٨
أدنى قيمة	٦.١	١٢.٨	٦.٣	٤٣.٦	٤٣.٤	٦٨.٨	١٦٩.٥
أقصى قيمة	٨.٨	١٩.٨	١١.٠	٥٦.٦	٥٦.٤	٩٨.٤	٢٠١.٢

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، سنوات مختلفة.
- وزارة الزراعة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون، الفترة (١-٢) فبراير، ٢٠١٧، ص ١٤١.

جدول (٨) الأهمية النسبية لدعم الخبز إلي إجمالي الدعم ودعم السلع التموينية

خلال (٢٠١٧/١٦-٢٠٢٠/١٩) ""مليار جنيه"

السنة	إجمالي الدعم مليار دولار	دعم السلع التموينية والخبز مليار دولار	دعم الخبز		
			مليار دولار	% من إجمالي الدعم	%من دعم السلع التموينية
٢٠١٧/١٦	٢٧٦.٧	٤٧.٥	٢٩	١٠,٥	٦١,١
٢٠١٨/١٧	٣٣١.٤	٨٢.١	٤٥	١٣,٦	٥٤,٥
٢٠١٩/١٨	٣٣٢.٣	٨٦.٢	٤٧,٥	١٤,٣	٥٥,١
٢٠٢٠/١٩	٣٢٧.٧	٨٩	٥٣,١	١٦,٢	٥٩,٧

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (٩): توزيع دعم السلع التموينية ودعم الخبز في موازنة عام ٢٠٢٠/١٩ "مليار جنيه:

البيان	مليار جنيه
دعم رغيف الخبز العادي (٨٢,٦ مليار رغيف)	٤٧.١
دعم رغيف المستودعات (٤,٨ مليار رغيف)	٢.٧
دعم نقاط الخبز = ١٠قروش/رغيف×٣٢.٩٠٠ مليار رغيف	٣.٣
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣.٢٠٠ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر)	٣٥.٩
إجمالي دعم السلع التموينية ودعم الخبز	٨٩

المصدر: وزارة المالية، موازنة عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول(١٠) المساحة المنزرعة وإنتاجية الفدان من القمح خلال أعوام (٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٨)

البيان	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٨
المساحة المزروعة" مليون فدان"	٣,٣٣١	٣,١٠٠	٢.٩٢١
إنتاجية الفدان "طن"	٢.٥	٢.٥	٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩.

جدول (١١): تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم السلعي خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
دعم السلع التموينية والخبز	٤٢.٧٣٨	٣٤.٠	٤٧.٥٤	٢٤.٨	٨٠.٥	٣٤.٦	٨٦.١٨	٤٤.٢٣	٨٩	٥٩.٧
دعم المزارعين	١.٧٤٣	١.٤	٠.٠٤١	٠.٠٢	٠.٧٣٣	٠.٣	١.٠٧	٠.٥٥	٠.٥٦٥	٠.٤
دعم المواد البترولية	٥١.٠٤٥	٤٠.٦	١١٥	٦٠.٠	١٢٠.٨	٥١.٩	٨٩.٠٨	٤٥.٧٢	٥٢.٩٦	٣٥.٥
دعم الكهرباء	٢٨.٤٨٣	٢٢.٧	٢٧.٥٩	١٤.٤	٢٨.٨٦	١٢.٤	١٦.٠٠	٨.٢١	٤	٢.٧
دعم الأدوية وألبان الأطفال	٠.٣٩٧	٠.٣	٠.٥٢٤	٠.٣	٠.٧	٠.٣	١.٥٠	٠.٧٧	١.٥	١.٠
دعم شركات المياه	١.٣٣٣	١.١	٠.٩٨٣	٠.٥	١	٠.٤	١.٠٠	٠.٥١	١	٠.٧
إجمالى الدعم السلعى	١٢٥.٧٤	١٠٠.٠	١٩١.٧	١٠٠.٠	٢٣٢.٥٩	١٠٠.٠	١٩٤.٨٢	١٠٠.٠٠	١٤٩.٠٣	١٠٠.٠

المصدر: وزراة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (١٢): حجم وتوزيع دعم المزارعين بالموازنة العامة ٢٠٢٠/١٩

البيان	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي(مستحقات البنك الزراعى المصرى)	٥٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٥٦٥

المصدر: وزراة المالية، موازنة ٢٠٢٠/١٩.

جدول (١٤): توزيع مخصصات الآمان الإجتماعي في موازنة ٢٠٢٠/١٩

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	مليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجى تكافل	٣.٨٠٠	١٨.٥٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
اعانات الشئون الاجتماعية والبرنامج القومى	٣٢	١٧٨
جملة		١٨.٧٤٨

المصدر: وزراة المالية، موازنة ٢٠٢٠/١٩.

جدول (١٥): تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح لمجالات التنمية خلال (٢٠٢٠/١٩ -٢٠١٦/١٥)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
دعم تنمية الصعيد	٠	٠	٠	٠	٠.٢	٦٠.٨	٠.٢	١٨.٨	٠.٢	٤.١
دعم فائدة القروض الميسرة	٠.٣٩	١٥.٥	٠.٠٨٥	٢٨.٩	٠.١٢٤	٣٧.٧	٠.٥	٤٦.٩	٠.٤	٨.٢
دعم اسكان محدودى الدخل (مقابل المحصل	٢	٧٩.٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣.٩	٨٠.١
صندوق مركبات النقل السريع	٠.٠٧٦	٣	٠.١٨	٦١.٢	٠.٠٠٥	١.٥	٠.٢٤	٢٢.٥	٠.٢٤٥	٥
التدريب	٠.٠٥	٢	٠.٠٢٩	٩.٩	٠	٠	٠.١٢٥	١١.٧	٠.١٢٥	٢.٦
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٢.٥٢	١٠٠.٠	٠.٢٩	١٠٠.٠	٠.٣٣	١٠٠.٠	١.٠٧	١٠٠.٠	٤.٨٧	١٠٠.٠

المصدر: وزراة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (١٣) تطور الأهمية النسبية لبنود دعم المنح للخدمات الاجتماعية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
دعم نقل الركاب	١.٦	٢.٤	١.٧٥٢	٢.٣	١.٨٠٤	٢	١.٨٥	١.٧	١.٨٥	١.٤
دعم اشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٠.١٣٣	٠.٢	٠.١٤	٠.٢	٠.١١	٠.١	٠.٢٥	٠.٢	٠.٢	٠.٢
دعم اشتراكات الطلبة (مترو الأنفاق)	٠.٤٣	٠.٦	٠.١٢٧	٠.٢	٠.٩٨	١.١	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٣
دعم الخطوط غير الاقتصادية (سكك حديد)	٠.٨٩	١.٣	٠.٨٤٦	١.١	٠.٧٩٤	٠.٩	١	٠.٩	١	٠.٨
دعم التأمين الصحى على الطلاب	٠.٢٦٤	٠.٤	٠.٦٢١	٠.٨	٠.٨١١	٠.٩	٠.٣٤٤	٠.٣	٠.٣٥١	٠.٣
دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	٠.١٥٧	٠.٢	٠	٠	٠	٠	٠.١٦٥	٠.٢	٠.١٦٦	٠.١
دعم التأمين الصحى على الأطفال ذوى السن المدرسي	٠.١٨٦	٠.٣	٠	٠	٠	٠	٠.٢٣٢	٠.٢	٠.٢٢٧	٠.٢
دعم التأمين الصحى لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠.٢٥٢	٠.٢
دعم التأمين الصحى لغير القادرين (من أصحاب الضمان الاجتماعى)	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠.٠	١.٥	١.٤	١	٠.٨
دعم التأمين الصحى على الفلاحين	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠	٠.٠	٠.١١	٠.١	٠.١	٠.١
معاش الضمان الاجتماعي	٧.٠٨	١٠.٧	٧.٤٥	٩.٦	١٧.٥٤	١٩.٥	١٧.٥	١٦.٢	١٨.٥	١٤.٣
معاش الطفل	٠.٧	١.١	٠.٧	٠.٩	٠.٠٨	٠.١	٠.٧	٠.٦	٠.٧	٠.٥
اعانات الشئون الاجتماعية	١.٧٦	٢.٧	٥.٥٦	٧.٢	٠.٧٥	٠.٨	٠.١٥٧	٠.١	٠.١٧٨	٠.١
مساهمات فى صناديق المعاشات	٤٣.٩٥	٦٦.٣	٤٥.٢٤	٥٨.٦	٥٢.٥	٥٨.٤	٦٩.٠٤	٦٣.٩	٨٢.٢	٦٣.٤
علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٠.٣	٠.٥	٤.٦٣	٦.٠	٥.٧٥	٦.٤	٥.٦٤	٥.٢	٦.٦٢	٥.١
مزايا اجتماعية أخرى	١.٠٢٥	١.٥	١.٢٥	١.٦	٢.١٣	٢.٤	١.٧١	١.٦	٢.٠٣٧	١.٦
المنح والمساعدات	٧.٨٠٦	١١.٨	٨.٩٢	١١.٥	٦.٧٢٣	٧.٥	٧.٧٧	٧.٢	١٣.٧٩	١٠.٦
إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية	٦٦.٢٨	١٠٠.٠	٧٧.٢٤	١٠٠.٠	٨٩.٩٧	١٠٠.٠	١٠٨.٠٧	١٠٠.٠	١٢٩.٥٧	١٠٠.٠

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (١٦):دعم فائدة القروض الميسرة في موازنة عام ٢٠٢٠/١٩ "مليون جنيه"

البيان	موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	١٥٩.٥	١٩٢.٤
شركات الاسكان والتعمير	٠.٩	١.٥
مشروعات استصلاح الاراضى	٠.١	٠.١
المشروعات التصديرية وضمان الصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦.٠	٦.٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٣.٠	٣.٠
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٦.٦	٦٦.٦
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)	٣٠.١	٢٩.٢
صندوق تمويل المساكن	٣.٥	٣.٦
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٢٦٧.٠	٣٠٦.٦
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقارى المصرى العربي)	٩٨.٠	١١٥.٤
بنك التعمير والإسكان	٢٥.٠	٢٥.٠
البنك العقارى المصرى العربي	٠.٠	٠.١
أخرى	١٠.٠	٥٢.٩
الإجمالي العام	٤٠٠.٠	٥٠٠.٠

المصدر: وزارة المالية، موازنة عامي، ٢٠١٩/١٨/ ٢٠٢٠/١٩.

جدول (١٧) تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
دعم تنشيط الصادرات	٣.٧	٥١.٤	٣.٣	٤١.٩	٢.٣	٣١.٥	٤.٠	٣١.١	٦.٠	٤٨.٧
دعم الانتاج الحربي	١.٢	١٦.٤	١.٦	٢٠.٦	١.٣	١٧.٥	١.٥	١١.٤	١.٨	١٤.٤
برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل	١.٢	١٦.٥	١.٩	٢٤.٥	١.٢	١٦.٤	٣.٥	٢٧.٢	٣.٥	٢٨.٤
مبادرة حوض النيل	٠.٠	٠.٥	٠.٠	٠	٠.٠	٠.٥	٠.٥	٣.٩	٠.٥	٤.١
جهاز شئون البيئة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠	٠.١	٠.٧	٠.٠	٠	٠.٠٤	٠.٣
بنود أخرى	١.١	١٥.١	١.٠	١٣.١	٢.٥	٣٣.٤	٣.٤	٢٦.٤	٠.٥	٤.١
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية	٧.٢	١٠٠.٠	٧.٩	١٠٠.٠	٧.٣	١٠٠.٠	١٢.٩	١٠٠.٠	١٢.٣	١٠٠.٠

المصدر: وزراة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (١٨): تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
الدعم السلعي	١٢٥.٧٤	٦٢.٣	١٩١.٧	٦٩.٢	٢٣٢.٥٩	٧٠.٢	١٩٤.٨٢	٥٨.٦	١٤٩.٠٣	٤٥.٥
دعم المنح	٦٦.٢٨	٣٢.٩	٧٧.٢٤	٢٧.٩	٨٩.٩٧	٢٧.١	١٠٨.٠٧	٣٢.٥	١٢٩.٦	٣٩.٥
الدعم والمنح	٢.٥٢	١.٣	٠.٢٩	٠.١	٠.٣٣	٠.١	١.٠٧	٠.٣	٤.٨٧	١.٥
الدعم والمنح	٧.٢	٣.٦	٧.٩	٢.٩	٧.٣	٢.٢	١٢.٩	٣.٩	١٢.٣	٣.٨
دعم اخر	٠	٠	٠	٠	١.٢١	٠.٤	١٥.٤٤	٤.٦	٣١.٩	٩.٧
إجمالى الدعم والمنح	٢٠١	١٠٠	٢٧٦.٧	١٠٠	٣٣١.٤	١٠٠	٣٣٢.٣	١٠٠	٣٢٧.٧	١٠٠

المصدر: وزراة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

جدول (١٩) تطور حجم الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

سنة	عجز الموازنة العامة	الدعم	
	مليار جنيه	مليار جنيه	% من عجز الموازنة
٢٠١٥/١٤	٢٥٩,٢	١٩٨.٦	٧٦.٦
٢٠١٦/١٥	٣٣٩.٥	٢٠١	٥٩.٢
٢٠١٧/١٦	٣٧٩.٦	٢٧٦.٧	٧٢.٩
٢٠١٨/١٧	٤٣٢,٦	٣٣١.٤	٧٦.٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٣٨.٦	٣٣٢.٣	٧٥.٨
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٤٥.١	٣٢٧.٧	٧٣.٦

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ١٩/ ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.